



جامعة الجيلاي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم مالية و محاسبية



العنوان

الجباية الرقمية كآلية لتعزير نشاط إدارة الضرائب
دراسة حالة - مركز الضرائب لولاية عين الدفلى -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة
تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطالبين:

- شمس الدين سعيداني
- زكرياء سلمان

قيمت أمام اللجنة المكونة من:

- أ.شيشة نوال أستاذة محاضرة صنف أ، جامعة الجيلاي بونعامة ، رئيسا
- أ. زينب ماتن أستاذة مساعد صنف أ، جامعة الجيلاي بونعامة ، مشرفا
- ضريف عبد الله أستاذ مساعد أ، جامعة الجيلاي بونعامة ، ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

إلى التي حثتني على العلم والعمل رمز التضحية ونبع الحنان إلى نور
عيوني أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أطفأ سنين عمره شموعاً ليضيء دنياي ويعيد لي طرق النجاح
ويعينني في مسيرتي الدراسية أبي أدام الله عليه الصحة والعافية.

إلى رفيقة دربي زوجتي الكريمة وقرّة عيني
و أولادي فراس الدين و وليد.

إلى أخواتي وأبنائهم وإلى أخوينا أحمد و عبد الله و أبنائهم
إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل.

شمس الدين

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك:

أمي العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها من كل سوء.

إلى أبي الحنون أطال الله في عمره

إلى الزوجة الغالية والأبناء.

إلى إخوتي وأخواتي ولكل أبنائهم .

إلى كل عائلتي وأقربائي.

كما أهدي هذا العمل إلى كل الأحباب والأصدقاء.

وإلى كل زملائي في الجامعة و زملائي في العمل.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم

التسيير.

إلى كل من تمنى لي الخير والنجاح.

زكرياء

شكر و تقدير

أحمد الله رب العلمين حمدا كثيرا مباركا فيه كما يجب ربنا ويرضي، كما ينبغي لكرم وجهه عز وجل

له حمدا لا ينقطع ولا يفنى، فالشكر له جل و على أن وفقنا على إنجاز هذا العمل وعلى كل نعمة التي لا تعد و لا تحصى.

ونتقدم من خلال هذا العمل بالشكر و التقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل قريبا كان أو بعيدا

ولا يفوتنا أن نشكر أستاذتنا المشرفة "زينب مــــاتن" وسدد خطاها و أدامها الله خير مرشد وناصح.

دون أن ننسى تقديم شكرنا الجزيل و امتناننا و تقديرنا:

إلى الذين لم يخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة

و في الأخير أشكر الأساتذة أعضاء اللجنة على تشریفهم لنا بقبولهم تقييم هذا العمل، الذي نرجو أن ينال رضا كل من يطالعه.

الملخص:

يهدف هذا البحث الى إعطاء صورة واقعية عن حالة الجباية الرقمية في ظل الادارة إلكترونية الحديثة، حيث تتميز بالسرعة و الدقة علاوة عن المرونة في التعامل بالابتعاد عن كل الممارسات القديمة للادارة العمومية، وذلك عن طريق عصرنة الادارة الجبائية وتزويدها بمختلف النظم المعلوماتية الكفيلة بتحقيق أهدافها بأكبر قدر من الكفاءة و الفعالية، حيث يتطلب التسيير العمومي الفعال وفق النظرة الحديثة، الذي تبنى مبدأ الجودة في تقديم الخدمة العمومية، مما يستدعي توفير نظم حديثة من شأنها تسهيل عملية التسيير و مراقبتها لضمان تحقيق شفافية و عدالة في سير الإجراءات.

و للإشارة فإن الحكومة الجزائرية سعت جاهدة لمواكبة العصرية، و ذلك من خلال إعطاء أهمية قصوى لرقمنة الإدارات العمومية، و هذا ما لمسناه فعليا في كل السياسات الحكومية التي توصي دوما بضرورة الإسراع في رقمنة كل الهياكل و القطاعات العمومية، لما لها من مزايا إقتصادية و تسييرية، من ربح للوقت و سهولة في التعامل و إقتصاد في إستهلاك الموارد.

و لمعرفة مدى تطبيق الرقمنة في الإدارات العمومية الجزائرية، و مدى مساهمتها في تسهيل الأعمال الإدارية للجانبين، سواء كان المتعامل مع الإدارة أو العون المكلف بالأعمال الإدارية، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية عين الدفلى، حيث تم إختيار هذا القطاع، نظرا لأهميته في الدورة الإقتصادية من جهة، و من جهة أخرى لمستوى التقدم في إستعمال الرقمنة في معاملته الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الجباية الرقمية، مركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

Abstract :

This research aims to give a realistic picture of the state of digital collection under a modern electronic administration, as it is characterized by speed and accuracy in addition to flexibility in dealing with a move away from all the old practices of public administration, by modernizing the tax administration and providing it with various information systems to achieve its objectives as much as possible. Effective and efficient, as it requires effective public management according to the modern view of the concept of public administration, which adopted the principle of quality in providing public service, which calls for the provision of modern systems that facilitate and monitor the management process to ensure transparency and fairness in the course of procedures.

For reference, the Algerian government has strived to keep pace with modernization, by giving utmost importance to digitizing public administrations, and this is what we have actually seen in all government policies, which always recommend the need to accelerate the digitization of all public structures and sectors, because of their economic advantages And management, in terms of profit for time, ease of dealing and economy in the consumption of resources.

And to find out the extent to which digitization is applied in Algerian public administrations, and the extent to which it contributes to facilitating the administrative work of both sides, whether it is the dealer with administration or aid in charge of administrative work, we conducted a field study at the level of the tax center of the governorate of Ain Defla, where this sector was chosen due to its importance The economic cycle on the one hand, and on the other hand the level of progress in the use of digitization in its administrative transactions.

Key words: electronic administration, digital collection, Ain Defla State Tax Center.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	قائمة الملاحق
أ - ج	مقدمة :
الفصل الأول: النظام الجبائي الجزائري في ظل الإدارة إلكترونية	
07	تمهيد :
08	المبحث الأول: نظام المعلومات و الإدارة الإلكترونية
08	المطلب الأول: نظام المعلومات الإدارية
08	الفرع الأول: مفهوم نظم المعلومات الإدارية
09	الفرع الثاني: أنواع و أبعاد نظم المعلومات الإدارية
09	المطلب الثاني: عموميات حول الإدارة الإلكترونية
09	الفرع الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية
11	الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية
12	المطلب الثالث: سمات و أهداف الإدارة الإلكترونية
12	الفرع الأول: سمات الإدارة الإلكترونية
14	الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية
17	المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري
17	المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
17	الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
18-17	الفرع الثاني : أسس النظام الجبائي الجزائري
18	المطلب الثاني: تنظيم و تطور النظام الجبائي الجزائري
23-18	الفرع الأول : تنظيم النظام الجبائي الجزائري
23	الفرع الثاني : مميزات النظام الجبائي الجزائري

24	المطلب الثالث: خصائص وأهداف النظام الجبائي الجزائري
25-24	الفرع الأول: خصائص النظام الجبائي الجزائري
27-25	الفرع الثاني: أهداف النظام الجبائي الجزائري
28	خلاصة:
الفصل الثاني: نظام الإعلام الجديد بين النظري و التطبيق الفعلي بمركز الضرائب عين الدفلى	
30	تمهيد:
31	المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية عين الدفلى
31	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى
31	الفرع الأول: نبذة تاريخية عن مركز الضرائب لولاية عين الدفلى
37-32	الفرع الثاني: تنظيم و مهام مركز الضرائب لولاية عين الدفلى
38	المطلب الثاني: نظام تسيير مركز الضرائب
40-38	الفرع الأول: استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة
41-40	الفرع الثاني: مجال صلاحيات مركز الضرائب
42	المطلب الثالث: التزامات المكلفين بالضريبة وإجراءات المنازعات بمركز الضرائب
44-42	الفرع الأول: التزامات المكلفين بالضريبة
47-44	الفرع الثاني: المنازعات و طرق الطعن
48	المبحث الثاني: نظام الإعلام الإلكتروني الجديد و عصنة الإدارة الجبائية
48	المطلب الأول: نظام الإعلام E.R.P-SAP برنامج تخطيط موارد المؤسسة
48	الفرع الأول: تعريف نظام الإعلام E.R.P-SAP برنامج تخطيط موارد المؤسسة
49-48	الفرع الثاني: مراحل سير نظام الإعلام E.R.P-SAP برنامج تخطيط موارد المؤسسة
49	المطلب الثاني: النظام الإلكتروني وأثره على أعوان الإدارة الضريبية
49	الفرع الأول: وظائف و خصائص نظام الإعلام E.R.P-SAP برنامج تخطيط موارد المؤسسة
54-50	الفرع الثاني: كيفية تشغيل نظام الإعلام E.R.P-SAP برنامج تخطيط موارد المؤسسة
54	المطلب الثالث: تحديات و عوائق تسيير مركز الضرائب
54	الفرع الأول: التأطير الإداري و التكوين
54	الفرع الثاني: الناحية التنظيمية لمركز الضرائب و رقمنة المعلومات
55	خلاصة:
58-57	خاتمة:
	المراجع

قائمة الأشكال و الجداول و الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
12	أهداف الإدارة الإلكترونية	01
13	نموذج مكونات نظام المعلومات	02
16	أبعاد و مقومات نظم المعلومات الإدارية	03
21	الهيكل التنظيمي على المستوى الوطني للمصالح الجبائية	04
21	الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي	05
22	الهيكل التنظيمي على المستوى الولائي	06
22	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	07
23	الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب- قبضة الضرائب	08
32	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	09
34	بيانات متعلقة بعدد الملفات لسنة 2019 حسب طبيعة النشاط	10
34	بيانات متعلقة بعدد الملفات لسنة 2020 حسب طبيعة النشاط	11

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
31	تصنيف مراكز الضرائب حسب عدد الملفات	01
33	توزيع الملفات في المركز حسب النشاطات	02
35	الملفات المعالجة خلال الفترة 2018-2020 من قبل المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث	03
37	حصيلة نشاط قباضة مركز الضرائب لولاية عين الدفلى	04

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	إستمارة الإشتراك
02	إستمارة الإشتراك
03	شرح صوري لكيفية الولوج و التسجيل و التصريح في نظام ERP – SAP

مقدمة

تواصل الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوتيرة متسارعة بفضل التقارب الرقمي إذ أصبح الفارق بين التطور التكنولوجي وتطور المجتمع أضيق من أي وقت مضى، فالاختراعات تستوعب وتدمج بشكل فوري لأنها تحقق الأحلام الإنسان الذي يطمح أن يحقق كل مبتغاه، ففي الوقت الذي عرفت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال تطوراً مذهلاً عرف الاقتصاد العالمي تحولات جوهرية عميقة أسفرت عن ميلاد أفكار اقتصادية جديدة في أدبيات الاقتصاد كالاقتصاد الرقمي القائم على الخدمات الالكترونية، فالتغيرات التي شهدتها العالم لم يشهدها خلال العقود السابقة مجتمعة، حيث كثير من الأعمال خلال السنوات القليلة الماضية تحولت أشكالها من حيث استخدام القنوات التقليدية إلى استخدام قنوات أكثر مرونة وسهولة وذكاء وانتشار، فقد ظهر استخدام الحاسب الآلي بشكل موسع وانتقلت معظم الإدارات من الشكل التقليدي في التسيير إلى الشكل الحديث أو ما يعرف بالإدارة الالكترونية.

لقد أثار الباحثان Amar و Berthier (2007) تساؤلاً رئيسياً مفاده: إلى أي مدى تساهم أساليب وتقنيات الإدارة الحديثة في تحقيق رضا المستخدمين وجودة الخدمات؟ لأنه إذا كان الرضا هو من بين المؤشرات التي توظفها مؤسسات الأعمال لتقييم أداءها فإن المؤسسات العمومية بدورها تسعى إلى تحقيق رضا المستفيدين الذين هم المواطنون، حسب نظرية الإدارة العمومية الحديثة، يجب الانتقال من منطق الوسائل والإجراءات إلى منطق الأهداف والأداء، لذلك فإن العمل على تحقيق الرضا يعد قضية إستراتيجية بالنسبة للإدارات العمومية، وتؤدي مستويات جودة الخدمات والقيمة المستلمة للمنتجات المقدمة دور كبيراً في تفسير مستويات الرضا.¹

فالجزائر أدركت حتمية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة لذلك كرست مع مطلع الألفية الجديدة مشروع الجزائر الالكترونية قصد تحديث أساليب التسيير، ومن ضمن القطاعات نجد إدارة الضرائب التي شهدت الاستخدام المكثف لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدخال البطاقة الجبائية الالكترونية والتصريح عن بعد، كل هذه الأمور هدفها إحصاء كل المتعاملين الاقتصاديين وضمان تحصيل أكبر قدر ممكن من الضرائب وهو المعيار الأساسي الذي يمكن به قياس جودة الخدمات في هذه الإدارة، وعلى الرغم من أن المتعامل الاقتصادي شريك هام في إدارة الضرائب إلا أننا لا نعتد بشكل كبير على تقييمه لتطبيق الإدارة الالكترونية من عدمها نظراً لنظرته الساخطة على

¹James, O, Evaluating the Expectations Disconfirmation and Expectations Anchoring Approaches to Citizen Satisfaction with Local Public Services, Journal of Public Administration Research and Theory, Vol.19, No.1,2009, p107

هذه المصلحة كونه ينظر إليها أنها تأخذ أموال دون وجه حق، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على تقييم الموظفين نظرا لمختلف التسهيلات التي قدمتها لهم في عملهم من جهة ونظرا لتقليص حجم التهرب من جهة أخرى.¹

بناء على ما سبق جاءت هذه المذكرة محاولة للإجابة على الاشكالية التالية:

الاشكالية:

بالاعتماد على الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى أي مدى يمكن للجباية الرقمية أن تساهم في تعزيز نشاط موظفي إدارة الضرائب وتحقيق رضى المكلفين بالضريبة؟ و ما واقع هذا الطرح على مركز الضرائب لولاية عين الدفلى؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم التدابير التنظيمية و الاجراءات الالكترونية التي استحدثتها الإدارة الجبائية من أجل تعزيز نشاط الموظفين؟
- هل الاجراءات الالكترونية المستحدثة على مستوى مركز الضرائب لولاية عين الدفلى تصب في صالح الادارة الاجبائية أم المكلف بالضريبة؟

الفرضيات:

- توجد علاقة طردية بين الإدارة الالكترونية من حيث تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل مصالح الضرائب من جهة و الرضى الوظيفي بتطبيق الجباية الرقمية و تعزيز نشاط موظفي المصالح الضريبية؛
- قامت الإدارة الجبائية في السنوات الاخيرة باستحداث مجموعة من التقنيات الالكترونية لتسهيل العمل على الموظفين؛
- الإجراءات الالكترونية المستحدثة على مستوى مركز الضرائب لولاية عين الدفلى تصب في مصلحة إدارة الضرائب و المكلف بالضريبة بطبيعة الحال بالرغم من استياء البعض من المكلفين.

مبررات اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي للموضوع بحكم المنصب المشغول و الرغبة في البحث بهذا المجال؛

¹أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8 العدد 1، ص 40-61

- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال الذي يخدم مجال الاقتصاد و بالأخص النظام الضريبي في الجزائر؛
- طبيعة التخصص: محاسبة و تدقيق؛
- الاطلاع على الاجراءات الجديدة المتعلقة بالمكلفين بالضريبة؛
- الولوج إلى قاعدة البيانات لإدارة الضرائب و التعرف عن قرب عن كيفية سير مختلف العمليات من التحصيل...الخ؛

أهداف البحث:

- إبراز ما إذا كانت الاجراءات الجديدة التي جاءت بها إدارة الضرائب تصب في مصلحتها؛
- معرفة مدى رضى موظفي إدارة الضرائب بالاجراءات الجديدة؛
- التأكد من مدى فعالية و نجاعة الإجراءات المتبعة في تسيير ملفات المكلفين وفق النظام الجديد ؛
- الانتقال من الإدارة التقليدية للملفات إلى الإدارة الرقمية أو الإلكترونية الحديثة؛
- تسهيل عمليات التصريح عن بعد بالنسبة للمكلفين عن طريق الأنترنت و أيضا رفع الإكتضاض عن مكاتب الضرائب عند إستحقاق آجال التسديد؛
- إبراز أهم محاور الإصلاح الجبائي.

أهمية البحث:

مما يعزز أهمية هذه الدراسة أنها تناولت موضوعا غاية في الأهمية تمثل في الجباية الرقمية و كيفية تأثيرها على نشاط موظفي إدارة الضرائب و لما لهذا الموضوع من أهمية نظرا للنمو الطردي بين المكلفين بالضريبة من جهة و حجم العمل الملقى على عاتق إدارة الضرائب من جه أخرى، و كذلك المكانة التي تحتلها الضريبة في تمويل خزينة الدولة باعتبارها المصدر الأساسي و الممول الرئيسي بعد الجباية البترولية، و هذا ما نلاحظه من اهتمام الدولة بالتحديث المستمر للنظام الضريبي لما يتلائم مع تقديم خدمات ذات جودة للمكلف بالضريبة و استحداث قوانين، من أجل تخفيض الحمل عليهم و مراعات أنشطتهم و استمرارها بالاضافة إلى تحسين الأداء للموظف.

حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة كمايلي :

- الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة الجباية الرقمية، ومدى فعاليتها في ظل الادارة الالكترونية .
- الحدود المكانية: قمنا بهذا البحث على مستوى مركز الضرائب لولاية عين الدفلى بالحي الإداري.
- الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 .

منهج البحث:

إن الموضوع الذي اخترناه أدى بنا إلى اعتمادنا في بحثنا على المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض للنظام الضريبي الجزائري، بمختلف مكوناته وعرض فعالية اختيار إدارة الضرائب لنظام الضريبي يتماشى و المتطلبات الاقتصادية من خلال اعتماد الجباية الرقمية كآلية لتحسين الخدمة بالنسبة للمكلفين و الأهم تعزيز الرضى الوظيفي لموظفي إدارة الضرائب الذين تدور حولهم هذه الدراسة و استنتاج مدى استجابتهم للتغيرات التي طرأت على عملهم اليومي في هذا النظام، من خلال إبراز تحليلات للمعطيات والأرقام التي تم الحصول عليها من الادارة و توضيح لبعض المؤشرات.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين حيث نستعرض في الفصل الأول النظام الجبائي الجزائري في ظل الاصلاحات و الاتجاه نحو الإدارة الإلكترونية من خلال مبحثين، المبحث الأول نتحدث عن الإدارة الالكترونية و نظام المعلومات الإدارية نتناول في المطلب الأول الإدارة الالكترونية بالإضافة إلى السمات و الأهداف، بعدها نتعرف على نظام (نظم) المعلومات الادارية من خلال الأبعاد و المقومات، في المبحث الثاني نتناول النظام الجبائي الجزائري فترة الإصلاحات من خلال مفهوم هذا النظام أسسه في المطلب الأول بعدها المطلب الثاني يتناول الهيكل و المميزات و أخيرا خصائص النظام الجبائي الجزائري و أهدافه في ظل الإصلاحات التي تنتهجها الدولة، الفصل الثاني تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين فالمبحث الأول يتمحور حول المؤسسة التي قمنا فيها بإجراء التريص الميداني و هي مركز الضرائب لولاية عين الدفلى نتناول فيه النشأة و المهام و جميع المعلومات التقنية حول الأنظمة المستخدمة، كذلك الأرضيات الرقمية المستعملة في التحصيل و التصريح كما أجرينا بعض المقابلات مع موظفي الشبائيك و أيضا الإدارة، و في الأخير خاتمة البحث تأتي ككتويج لاختبار فرضيات الدراسة و عرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى تقديم جملة من الإقتراحات و التوصيات للمركز محل الدراسة الميدانية من أجل تطوير خدماته المقدمة ، و تحديد آفاق مستقبلية.

الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث في المراجع و الأدبيات التي تناولت و لوبشكل جزئي موضوعنا، وجدنا شح في هذه الدراسات و خاصة تلك العربية، لهذا سنوجز دراستين كالتالي:

- دراسة بربار نور الدين، بلجيلالي فتيحة، مقال علمي بعنوان " أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر"، و الذي نشر في مجلة دراسات جبائية، و التي هدفت من خلالها إلى قياس الأثر المترتب من جراء تطبيق الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمات التي تقدمها مصالح الضرائب في الجزائر، وتم قياس هذا الأثر من وجهة نظر الموظفين نظرا لكون المواطن في كثير من الأحيان يكون غير راضي على هذه المصالح كونه ينظر إليها من زاوية إنقاصها من دخله وهي غير عادلة، وباستعمال المدخل الكمي في الدراسة على عينة من مصالح الضرائب بولايات البليدة، المدية، البويرة، حيث توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مصالح الضرائب ساهم إلى حد كبير في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المصالح مثل الحد من ظاهرة التهرب من خلال إمكانية حصر المتعاملين والوصول إليهم بكل سهولة لذا تطبيق الإدارة الإلكترونية ساهم في تحسين فعالية عمل المصالح الضريبية.

- دراسة مليكاوي مولود، و التي كانت بعنوان " آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التطرق لمفهوم التجارة الإلكترونية ومميزاتها وأهم التحديات التي تطرحها بالنسبة للنظم الضريبية التي تم إعدادها وفق المعاملات التجارية التقليدية، مع محاولة تقديم تصور لأهم آليات تحديث النظم الضريبية لتواكب التغيرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك بالتطرق لنظام التجارة الإلكترونية في الجزائر، وما يطرحه من تحديات للنظام الضريبي، وسبل تكييفه مع هذه التحديات. قد خلص البحث إلى أن التجارة الإلكترونية بالرغم مما تحمله من مزايا فهي تؤثر على النظام الضريبي وهو ما يتطلب ضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النظام الضريبي الجزائري ليواكب مميزات التجارة الإلكترونية، وكذا إقرار بعض الإصلاحات في الجوانب التشريعية والتنفيذية كالتوقيع الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتحقق الإلكتروني.

و ما يميز دراستنا عن الدراستين السابقتين هو ما يلي:

- الحدود المكانية والزمانية تختلفان فالدراسة الاولى تناولت مصالح الضرائب بولايات البليدة،المدية ،البويرة في سنة 2019 ودراستنا تناولت مركز الضرائب لولاية عين الدفلى سنة 2020.
- الدراستين السابقتين تناولتا الإدارة الإلكترونية،والتجارة الإلكترونية بصفة عامة إلا أن دراستنا تناولت النظام الإلكتروني الجديد المطبق على مستوى مركز الضرائب لولاية عين الدفلى .

الفصل الأول

النظام الجبائي الجزائري في ظل الإدارة
الإلكترونية.

تمهيد:

تسعى العديد من المؤسسات لتوفير أفضل الإمكانيات لتحقيق النجاح والرقي في المجتمع ومع التطور الحاصل في الآونة الأخيرة أخذت العديد من المؤسسات تتسابق نحو مسايرة آخر مستجدات العصر، واهتمامها بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف عملياتها الإدارية، وذلك لتبسيط وتدقيق الإجراءات الإدارية في إطار ما يسمى بالإدارة الإلكترونية رغبة منها في زيادة كفاءة وفاعلية العمل، ويعتبر إدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسب والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية.

و هناك إدراك متنامي بأهمية وجود نظام معلومات فعال لتوفير المعلومات الدقيقة والمتناسبة زمنيا لخدمة احتياجات الإدارة الضريبية، لأن نجاح هذه الأخيرة يتطلب توفر نظام معلومات الكتروني ضريبي لمعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمكلفين بسرعة ودقة متناهية.

ونظرا لأهمية ودور الإدارة الإلكترونية باعتبارها الركيزة الأساسية لتطبيق الضريبة الإلكترونية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث نتناول في المبحث الأول عموميات حول الإدارة الإلكترونية و نظام المعلومات و في المبحث الثاني نتطرق إلى النظام الجبائي الجزائري من خلال تعريفه و أسسه بالإضافة إلى الهيكل المعتمد و الخصائص و الأهداف التي أنشأ من أجلها.

المبحث الأول: الإدارة و نظام المعلومات الإلكترونيين

إن التطور السريع الذي شهده العالم واتساع نطاق المعاملات التجارية والمالية أجبر مختلف دول العالم على إيجاد وسائل وموارد جديدة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة، ومن بين أهم هذه الموارد نجد الموارد الجبائية التي تلجأ إليها الدول لتغطية متطلباتها الاقتصادية.

من هنا يظهر لنا الدور الذي تلعبه الجبائية باعتبارها أهم مورد يمول الخزينة العامة للدولة و وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبارا لهذه الأدوار الهامة التي تلعبها في تدعيم إيرادات الدولة أصبحت موضوع اهتمام رجال الفكر المالي سعيا منهم لإيجاد حلول ايجابية وفعالة للأزمات المالية و الاقتصادية، أي إشباع الحاجات المتزايدة.

ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن موضوع الجبائية الرقمية علماً قائماً في كل أقطار العالم والذي هو لب حديثنا في هذا المبحث.

المطلب الأول: عموميات حول الادارة الإلكترونية

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية من أبرز التطبيقات الإدارية التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية إضافة إلى الحكومة الإلكترونية والمنظمات الافتراضية، وأخذت تشغل حيزا واسعا من حاضر العمليات الإدارية ومستقبلها.

التعريف الأول: تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها: « العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت و شبكات الأعمال في التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة على الموارد، و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف مشتركة »¹.

التعريف الثاني: كما يرى بعض خبراء تكنولوجيا المعلومات أن الإدارة الإلكترونية تعني: « إدارة وتوجيه وتنفيذ الأعمال الإلكترونية »².

¹ - مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان للطباعة و النشر، دمشق، 2011 ص 47

² - سعد غالب ياسين، بشير العلاق؛ الأعمال الإلكترونية؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2006؛ ص 16

التعريف الثالث: أيضا عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها: « تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية والإجراءات الطويلة والمعقدة باستخدام الورق إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية»¹.

من خلال التعريفات يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن عملية تحديث لآليات العمل الإداري التقليدي في قالب جديد متعلق أساسا بأنظمة الحاسب و الإعلام الآلي.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

من خصائص الإدارة الإلكترونية نجد:

- سرعة أداء الخدمات: أي ربح الوقت عوض الطابور الذي يميز الإدارة التقليدية وطول فترة معالجة الملفات؛
- تقليل التكاليف: تختصر الإدارة الإلكترونية الكثير من التكاليف التي كانت تمر بها الإدارة التقليدية من خلال تقليص في عدد العمال وتكاليف الأوراق مثلا... الخ؛
- اختصار الإجراءات الإدارية : حيث تسمح برقمنة المعلومة وتوفيرها في حينها و الإنتقال إلى الاعتماد على الأرشيف الإلكتروني على عكس الإدارة التقليدية مع كبر حجم الملفات وبالتالي صعوبة في عملية المعالجة.²

المطلب الثاني: سمات و أهداف الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: سمات الإدارة الإلكترونية في مصالح الضرائب

قامت الإدارة الجبائية في سياق العصرية باستحداث مجموعة من التقنيات قصد مواكبة التطورات الحاصلة ومن ضمنها نذكر:

أولاً: البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية

في الجزائر تعد التعريف الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة و لقد تم تأسيسها بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006، لتحل محل التعريف الإحصائية التي كانت تهدف لإحصاء عدد المكلفين، في حين أن رقم التعريف الجبائية جاء لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، كما تعتبر البطاقة المغناطيسية

¹ حسين محمد الحسن؛ "الإدارة الإلكترونية"، مؤسسة الوارق لمنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010 ؛ ص ص 39-40

² بربارة نور الدين، بلجيلالي فتيحة، "أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر"، 2019 ، ص ص 43-44

الجبائية أداة تسيير فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي حيث تسمح هذه التقنية بما يلي:¹

- ضمان تحديد تعريفية موحدة ونهائية للمكلفين؛
- تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر؛
- تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين و المعنويين؛
- التعرف في الوقت المناسب على أي تغير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين؛
- التعرفية الجبائية أداة لتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين؛
- تسمح بمحاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الإدارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.²

ثانيا: إدراج العمل بالتصريح عن بعد

نظام التصريح الإلكتروني تم استحدثه بموجب قانون المالية لسنة 2008 وكان مقتصرًا على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، وحاليا تم تعميمه على جميع المكلفين حيث يقدم هذا النظام عدة مزايا للمكلفين نذكر منها:

- نظام سهل التطبيق و مجاني؛
- نظام مؤمن؛
- يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب؛
- يحتوي على برنامج آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات و الحقوق؛
- التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني تتجدد في كل سنة ضمنا إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين؛
- يمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة؛
- يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصى عليها.³

¹بودالي محمد، بوشننب موسى، رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الإدارة الجبائية نموذجا ، مجلة دراسات جبائية ، العدد - 09 ، جامعة البلدة 02 ، ديسمبر 2016ص ، ص 268 - 269

² LE portail Algérien de création d'entreprise en ligne, le numéro d'identification fiscale, site web : [https://www.jecreemonentreprise.dz,\(conclusion\) consulter le 19/07/2020](https://www.jecreemonentreprise.dz,(conclusion) consulter le 19/07/2020).

³ - بودالي محمد، بوشننب موسى ، مرجع سابق ، ص 271 - 272

ثالثا: إنشاء مواقع إلكترونية

في سياق العصرية تم استحداث نظام معلوماتي على الشبكة خاص بالبطاقة الوطنية للغشاشين من جهة، وإنشاء مصلحة مستقلة للإعلام الآلي وتزويد كل الإدارات التابعة لها بأجهزة حواسيب متطورة وربطها بشبكة الانترنت، وتصميمها لنظام معلومات خاص بها.... إلخ، يبقى الهدف من كل هذه الاستثمارات هو ضمان حصر كل المتعاملين الاقتصاديين وضمان معرفة وضعيتهم الجبائية من خلال كسر كل محاولات التهرب، فعملية العصرية هدفها إحكام عملية الرقابة قصد زيادة التحصيل الجبائي، و كل التسهيلات التي تقدم للمتعاملين الاقتصاديين هدفها ضمان عدم تهربهم من دفع مستحقاتهم.¹

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية

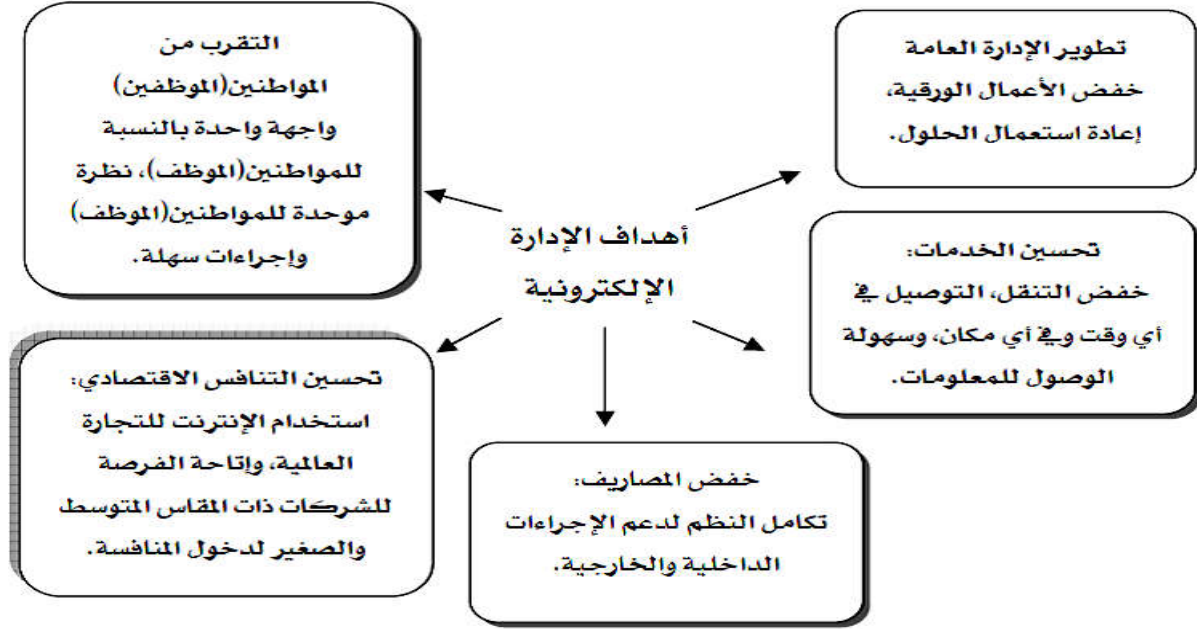
إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية هي نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات، و المواطن و الشركات كزبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات، لذلك فإن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها البعض بغض النظر عن الأهمية و الأولوية:

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية و ما يتعلق بها من عمليات؛
- إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة و تضطربهم في كثير من الأحيان إلى الإنتظار في صفوف طويلة؛
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية و النفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي و استبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق و المقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة و نشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن و الاستفادة منها في أي وقت كان؛
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل و التخصص به؛
- محاولة إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية الحالية لتحسين الأداء الإداري التقليدي المتمثل في كسب الوقت و تقليل التكلفة اللازمين لإنجاز المعاملات وفق تطور مفهوم الإدارة الإلكترونية؛
- تقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و تحريرها لكي تستجيب و متطلبات الخدمات اللازمة بالحجم و النوعية لتحقيق الخدمات للإدارة الإلكترونية.²

¹ - بريارة نور الدين، بلجيلالي فتيحة، مرجع سابق ، ص 46

² - مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق ، ص 46

الشكل (01): أهداف الإدارة الإلكترونية



المصدر : مصطفى يوسف كافي، الإدارة الإلكترونية، دار رسلان للطباعة و النشر ، دمشق، 2011 ص ،

المطلب الثالث : نظام المعلومات

الفرع الأول : مفهوم نظم المعلومات الإدارية ومراحل تطوره

لقد تعددت التعاريف التي قدمها الكتاب والباحثين بخصوص مصطلح " نظم المعلومات الإدارية" ولكن بالرغم من ذلك، فإن هذه التعاريف تصب كلها باتجاه ربط العمليات والوظائف الإدارية بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الحاسوب واستخداماتها في معالجة البيانات وتوفير المعلومات، وضرورة وصف نشاطات المؤسسة الداخلية والخارجية، ولقد ارتأينا من باب الإحاطة الشاملة بتعريف هذا المصطلح، أن نقوم بعرض المجموعة المختارة الآتية من هذه التعاريف.

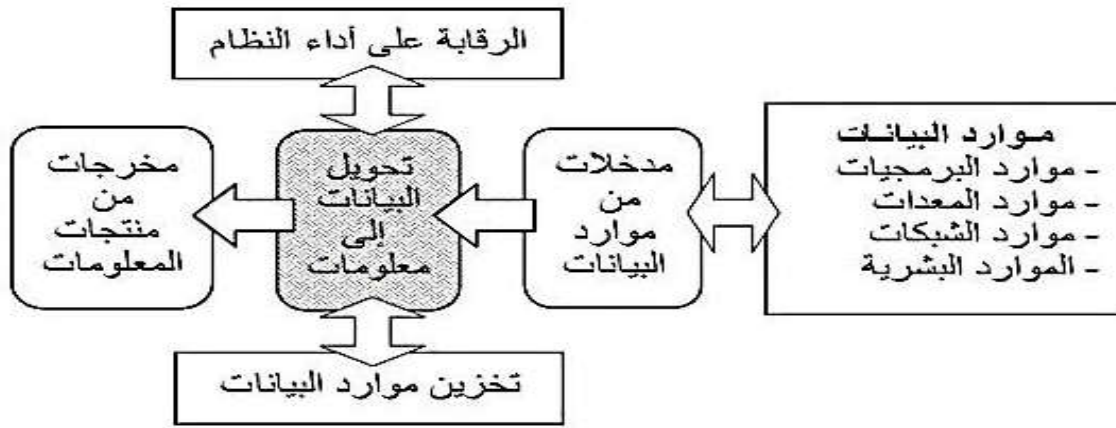
أولاً: تعريف نظم المعلومات الإدارية

التعريف الأول: عرفها الصباغ على أنها: « بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبياً وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات»¹

التعريف الثاني: كما عرفها الحسنية بأنها: « النظم الرسمية وغير الرسمية التي تمد الإدارة بمعلومات سابقة، حالية و تنبئية في صورة شفوية أو مرئية للعمليات الداخلية للمؤسسة ولعناصر البيئة المحيطة بهدف دعم الإداريين و بخاصة المدراء و العناصر البيئية الأساسية، و إتاحة المعلومات الدقيقة و الواضحة، في إطار الوقت المناسب لمساعدتهم على إنجاز العمل و الإدارة و إتخاذ القرار »²

التعريف الثالث: ومنه يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه النظام الذي يقوم بجمع وتوفير البيانات مع المعالجة والتحليل لهاته الأخيرة من أجل مساعدة المستفيد في اتخاذ القرار المناسب للاستفادة من المعلومة الواردة.³

الشكل رقم (02): نموذج مكونات نظام المعلومات



المصدر: الموقع الإلكتروني المرسل <https://www.almrsl.com/post/502834>

¹ - عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000، ص: 11.
² - مرمرى مراد، أهمية نظم المعلومات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة فرحات عباس سطيف 2010، ص: 24
³ - رجال جميلة، بن عويدات حنان، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة، المركز الجامعي بعين تموشنت، 2018 ص: 27.

ثانياً: تطور نظم المعلومات الإدارية

مرت نظم المعلومات الإدارية في تطورها بثلاث مراحل أساسية، حيث رافق كل مرحلة تغير واضح في الدور الذي أصبحت تؤديه تلك النظم داخل المؤسسات، وفيما يلي نذكر هذه المراحل:

- ❖ **المرحلة الأولى:** والتي شهدت أول ظهور للإعلام الآلي، امتدت من 1955 إلى غاية الخمسينات، وقد لوحظ أول استعمالات الإعلام الآلي خاصة في المهام المرتبطة بخزينة المؤسسة كحساب الأجر مثلا، أو إدخال تعديلات فيما يتعلق بالمزايا الاجتماعية للعمال، وكذا أنظمة المعاشات.
- ❖ **المرحلة الثانية:** شملت هذه المرحلة سنوات الستينات والسبعينات، وفيها بدأت المؤسسات في استعمال الإعلام الآلي كنظام معلومات لأغراض الرقابة و التسيير.
- ❖ **المرحلة الثالثة:** والتي شملت سنوات الثمانينات والتسعينات، حيث شمل نظام المعلومات كل النشاطات الأساسية للمؤسسة.¹

الفرع الثاني: أبعاد و أنواع نظم المعلومات الإدارية

أولاً: أنواع نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة

يصنف نظام المعلومات الإدارية بصفة عامة بأنه يتكون من نظامين رئيسيين كالتالي:

1. نظم المعلومات الإدارية:

- 1.1 **نظم معلومات تنفيذ الإدارة العليا:** تختص بتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الخاصة بها، فهذه النظم موجهة لتلبية حاجات الإدارة العليا من المعلومات الإستراتيجية، و هناك عدة مصادر لتوفير هذه المعلومات كالرسائل و المذكرات و الدوريات و التقارير التي تطلب من الحاسب الآلي.
- 2.1 **نظم دعم القرار:** تهتم هذه النظم بتوفير الدعم المباشر لصانعي القرار ز ذلك عن طريق توفير نماذج لصنع القرار و لقواعد بيانات خاصة، و هي موجهة نحو قرارات مبرمجة أو شبه مبرمجة حيث توفر إجابات حول النتائج المحتملة لكل بديل قد يختاره متخذ القرار أو ما يعرف بأسئلة (ماذا لو؟)، مثلا قد يستفسر صانع القرار من نظام دعم القرار بأنه ما الذي يحصل لو تم خفض تكلفة الإنتاج بنسبة 5%.²
- 3.1 **نظم تقارير المعلومات:** تهدف هذه النظم الى تزويد المستفيد النهائي أو صانعي القرارات بتقارير تحتوي معلومات تدعم عملية صنع القرارات اليومية و مصادر البيانات، هذه النظم تكون من بيئة داخلية للمنظمة

¹ - مرمري مراد، مرجع سابق ص: 25.

² - صالح أحمد مفتاح غميص، نظام المعلومات الإدارية رسالة ماجستير، جامعة مولانا ملك ابراهيم، أندونيسيا، 2017، ص: 32-33.

بينما تكون البيانات الخارجية من مصادر غير هذه النظم من الممكن أن تزود هذه النظم التقارير لصانعي القرار بشكل دوري مجدول أو عند الطلب أو عند حدوث أمر غير متوقع.

2. نظم معلومات التشغيل:

و تختص بتشغيل بيانات العمليات التي تجري في المنظمة و تقوم بذلك من خلال نظمها الفرعية التالية

1.2 نظم آلية المكاتب: تختص هذه النظم بدعم إنتاجية المكاتب و الإتصالات و لذلك فهي تعمل على جمع و معالجة و تخزين و نقل البيانات و المعلومات بصيغ إلكترونية، و من أمثلة ذلك نظم معالجة الكلمات، البريد الإلكتروني، عقد المؤتمرات عن بعد.

2.2 نظم التحكم بالتعليمات: و تختص بالقرارات التشغيلية التي تتحكم بالعمليات الطبيعية للمنظمة و هذه القرارات تتصف بالروتينية أو المبرمجة و بالتالي فإنه يمكن للحاسب الآلي القيام بها، و من أمثلة ذلك التحكم بمصافي البترول.

3.2 نظم عمليات التحويل: و تختص بتشغيل و تسجيل البيانات عن نتائج عمليات التحويل داخل المنظمة و تحديد قواعد البيانات.¹

ثانيا: أبعاد و مقومات نظم المعلومات الادارية

إن قيام المؤسسات بالاستثمار في نظم وتكنولوجيا المعلومات، لا شك أنه سيؤمن لها قيمة اقتصادية حقيقية ويرفع من عوائدها ويخفض من تكاليفها، كما ستكون هذه النظم بمثابة الحل الإداري للمشاكل و التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة، لذا يتطلب استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات، بفعالية، الفهم الكامل لأبعاد هذه النظم و المتمثلة في المنظمة، الإدارة، التكنولوجيا.²

كما أن هناك خمسة مقومات لنظم المعلومات الإدارية يجب دراستها حتى يمكن فهم طبيعة هذه النظم، و كيفية تحليلها و تصميمها و تطويرها و تتمثل هذه المقومات في الأبعاد تنظيمية، السلوكية، الإدارية، التحليلية و التقنية.³

• **المنظمة:** تتمثل العناصر الأساسية لأي منظمة في الأفراد، الهياكل، الإجراءات التشغيلية، السياسات والثقافة، وكذلك نظم المعلومات التي تكون مندمجة وأحياناً مهيكلتة داخل المنظمة وفي أغلب المنظمات فإن الإجراءات

¹ - صالح أحمد مفتاح غميض، المرجع السابق ص: 34.

² - مرمري مراد، مرجع سابق ص 26

³ - نبيل عزت أحمد موسى، أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، 2006، ص 151.

تشكل قواعد رسمية معدة لفترة طويلة وتبين طريقة إتمام وتنفيذ مختلف المهام وقد تكون هذه الإجراءات رسمية ومكتوبة، كما قد تكون عبارة عن تطبيقات غير رسمية وشفوية.

● **الإدارة:** يؤمن العمل الإداري الحلول للمشاكل التي تواجه المنظمة، كما يؤمن لها الخطط المختلفة التي تساعدها على مواجهة تحديات البيئة المحيطة بها، فالمدراء يضعون الإستراتيجيات ثم يخصصون الموارد البشرية، المالية والتقنية لتنفيذها وصولاً إلى تحقيق الأهداف.

● **التكنولوجيا:** تعتبر التكنولوجيا من المكونات الأساسية لنظم المعلومات، بحيث تستخدم من قبل المدراء كأداة لمواجهة التحديات، وتتمثل في:

- التجهيزات المادية و البرمجيات (Hardware et Software)؛
- تكنولوجيا التخزين والتي تتضمن الوسائل المادية لتخزين البيانات؛
- تكنولوجيا الاتصالات بمختلف مكوناتها المادية ومجموعة البرمجيات التي تربط تلك المكونات بحيث تسمح بتحويل البيانات (نصوص، أرقام، صور أصوات...الخ) من مكان إلى آخر؛
- الشبكات والمتمثلة في: شبكة الانترنت، الانترنت والاكسترنات، والتي تستخدم أساساً في تبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات.

● **البعد التنظيمي:** إن نظام (نظم) المعلومات الإدارية في أي مؤسسة ما هي إلا نظام فرعي يتفاعل و ينمو مع بقية النظم الفرعية في المؤسسة، لذا فإن دراسة مفاهيم النظم تمثل البعد التنظيمي لنظم المعلومات، حيث تستخدم هذه المفاهيم في تحليل و تصميم و تنظيم نظم المعلومات.

● **البعد السلوكي:** أو كما يطلق عليه السلوك التنظيمي و يقصد به سلوك الإنسان داخل التنظيمات الإدارية، حيث يتأثر هذا السلوك بالعوامل التنظيمية و ينتج عن ذلك أنماط سلوكية معينة، و هذا السلوك في جملته يشكل سلوك التنظيم كله، فالسلوك التنظيمي ما هو إلى محصلة سلوك الأفراد و الجماعات و المديرين داخل التنظيم.

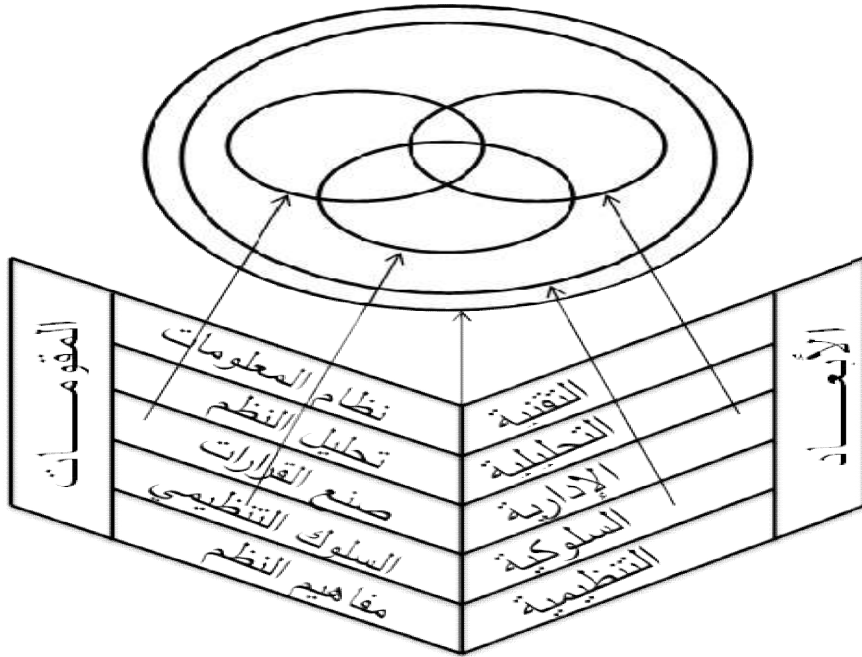
● **البعد الإداري:** يتمثل الهدف الأساسي لنظم المعلومات الإدارية في تسهيل و ترشيد عملية صنع القرار و حل المشاكل في التنظيمات الإدارية، و يمثل صنع القرار جوهر العملية الإدارية، لذا فإن صنع القرار يمثل البعد الإداري لنظم المعلومات الإدارية.

● **البعد التحليلي:** يتمثل في تحليل و تصميم النظم حيث يستخدم الكثير من الأساليب الفنية و المداخل المختلفة.

● **البعد التقني:** يتمثل في تقنيات المعلومات، فيمكن استخدام تقنيات يدوية أو شبه آلية أو آلية أو خليط من التقنيات، غير أن عصر المعلومات قد فرض على المؤسسات استخدام التقنيات الإلكترونية، كما يوضح الشكل التالي أبعاد و مقومات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية و علاقة التداخل بين الأبعاد و المقومات.¹

¹ - نبيل عزت أحمد موسى، مرجع سابق، ص: 153.

الشكل رقم (03): أبعاد و مقومات نظم المعلومات الإدارية



المصدر: نبيل عزت أحمد موسى، أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية،

المبحث الثاني: مدخل للجباية

يمكن يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام، وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات العربية والأجنبية، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول حيث سنتطرق فيالمبحث الثاني من الفصل الأول إلى النظام الجبائي الجزائري، المطلب الأول نتحدث عن مفهومه و أسس هذا النظام ثم بعدها نتطرق إلى الهيكل و المميزات في المطلب الثاني يليها المطلب الثالث الذي تمحور حول الخصائص و الأهداف.

المطلب الأول : مفهوم النظام الجبائي وأساسه

الفرع الأول : مفهوم النظام الجبائي¹

أولاً: وفقاً للمفهوم الواسع

النظام الجبائي هو: « مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف»

ثانياً: وفقاً للمفهوم الضيق

النظام الجبائي هو : « مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل».

ثالثاً: كما يعتبر النظام الجبائي الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة، ويتم تحديدها استناداً إلى أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية اجتماعية وإدارية.²

الفرع الثاني : أسس النظام الجبائي

تعتمد بنية النظام الضريبي على ثلاثة أسس هي: السياسة الضريبية، التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية.

أ- السياسة الضريبية: تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثاني.

ويعتبر النظام الضريبي صياغة فنية للسياسة الضريبية للمجتمع فهو يصمم من أجل تحقيق أهدافها، حيث نجد أن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف نفس سياسة ضريبية معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر.

¹ - عاشور يوسف، جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 2، 2018، ص: 73.

² - حجار مبروكة، اثرالسياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، ص: 21.

ب- **التشريع الضريبي:** هو عبارة عن صياغة لمبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من أجل تحقيق أهدافها، ويجب أن تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب أمام المكلف كما يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف والظروف الاقتصادية للدولة.

ت- **الإدارة الضريبية:** تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها.¹

المطلب الثاني: هيكل ومميزات النظام الجبائي الجزائري

الفرع الأول : هيكل النظام الجبائي

لإيجاد سياسة جبائية فعالة ، تم التركيز على عدة جوانب في عملية الإصلاح الجبائي لمعالجة عدم التنسيق و تشتت الجهود التي امتاز بها النظام الجبائي قبل 1991 ولذلك فقد تم الإصلاح في الجوانب التالية:

1. جوانب الإصلاح المتعلقة بالتنظيم الداخلي:

1.1 **أهمية الإصلاح التنظيمي في رفع كفاءة الإدارة الجبائية :** من حيث إيجاد مديرية عامة للضرائب على المستوى المركزي بعد أن كانت عبارة عن كتابة عامة بوزارة المالية تشمل مديريات التشريع الجبائي و الرقابة الجبائية و إدارة عامة للجمارك.

1.2 **جوانب التنظيم الداخلي:** أما تنظيم و تسيير و استغلال الوسائل المادية و البشرية فقد كانت تابعة لوزارة المالية لذلك كان لا بد من منح استقلالية مالية و إدارية و تسييرية و توحيد القرار قصد ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات ومتابعتها و مراقبة النتائج المتحصل عليها لذلك تم إيجاد المديرية العامة للضرائب و منحها سلطات التعيين و التسييرو الإشراف على عمليات الإصلاحات الجبائية.²

2. جوانب الإصلاح المتعلق بالناحية المادية و البشرية:³

1.2 **جوانب الإصلاح المتعلقة بالموارد البشرية:** إن هدف عصرنة الإدارة و الرفع من كفاءتها و فعاليتها ترتبط بإصلاحات شاملة على مستوى الوسائل التي يجب إدخالها في تأدية عمل المصالح الجبائية من وسائل المعلوماتية و الإعلامية و وسائل النقل و كل الإمكانيات المادية من مطبوعات و وثائق مختلفة بقصد الوصول إلى الأوعية الجبائية بما يقلل من نفقات تحصيلها و هو ما ينعكس على تعظيم التحصيل الجبائي خاصة و أن هذه الإصلاحات تقتضي إيجاد مطبوعات جديدة سواء تتعلق بالتصريحات الجبائية للضرائب والرسوم التي أدرجت مع

¹ -هاجر ديام، سعاد بلوناس، فعالية النظام الجبائي في مجال الوعاء، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2017 ، ص: 16.

² - المرسوم 90/190 في المؤرخ 1990/06/23 و المرسوم 210/92 المؤرخ في 1992/05/23.

³ - العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي في مجال الوعاء"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص 113

الإصلاح الجبائي، أو خلال توفير و سائل التدخل و المراقبة و عمليات الإحصاء للأعوان من المكلفين بالضريبة أو من خلال إنجاز المقرات والهيكل الإدارية في إطار تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة.

2.2 جوانب الإصلاح المتعلقة بالناحية المادية:

- وضع برامج تكوينية تتماشى والتغيرات التي شهدتها عملية الإصلاحات الجبائية وقد تم تأسيس المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة كهيئة متخصصة في المجال الجبائي
- إدخال تحسينات على الأجور والعلاوات كعلاوة الدخل التكميلي (FRC) وعلاوة الخطر والدورية، وعلاوة المردودية.

- الحث على تحسين الترقيات الداخلية و وضع معايير لذلك وهذا بهدف إيجاد "إدارة كفاءة ناجحة ومتوفرة على العدد الكافي من الموظفين الحاصلين على رواتب مناسبة تجعلهم في مأمن من الحاجة والإغراء، ثم أن هذه الإدارة تضمن أحسن تطبيق للنظام الجبائي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الجبائي ومردوبيته التامة".

3 جوانب الإصلاحات المتعلقة بالعلاقات الخارجية ومحيط الإدارة الجبائية:

1.3 تحسين العلاقات الخارجية للإدارة الجبائية: وذلك من خلال وضع مصلحة خاصة بالتنشيط والعلاقات العامة ومهمتها توزيع المطبوعات الحاتة على الالتزامات الجبائية، شرح التعديلات والتغيرات التي جاءت بها الإصلاحات القيام بالأيام الإعلامية والتحسيسية.... إلخ، ولاشك أن هذا الجانب هام جدا في الإصلاح الجبائي فالهدف منه هو زيادة الوعي الجبائي وإطلاع المكلف بالضريبة على حقوقه وإبراز حقوق الخزينة وإزالة العوائق التي كانت تسبب عدم شفافية ووضوح سير العمليات الجبائية.

2.3 تحسين محيط الإدارة الجبائية: وذلك من خلال العناصر التالية:

- إرساء الثقافة الجبائية بشكل عام.
- التكفل الفعلي والقانوني بحل المنازعات الجبائية واحترام مواقيت وحقوق الطعن والنزاع الجبائي.
- تكوين و إعلام وحسن استقبال المكلف بالضريبة.
- تغيير عقليات وذهنيات الأعوان الجبائيين من إدارة جبرية إلى إدارة تشاركية وهو الجانب الذي نبحت فيه على مدى توفر آليات الترشيح وإقامة الحكم الراشد ومحاربة الفساد المالي والاقتصادي وقد يرتبط هذا الجانب بالامتداد البعدي لتحصيل الضريبة خاصة في مدى رشادة الإنفاق العام ومدى التكفل بالحاجيات العامة فهي من الوسائل الهامة لعملية الترشيح الجبائي بما يضمن ثقافة جبائية مدنية تركز على المشاركة والموظنة الفاعلة وتهدف إلى محاربة الغش والتهرب الجبائي بصفة ذاتية من خلال إشراك المكلف في هذا الجانب وكل ما كانت الإجراءات الجبائية عادلة وبسيطة وشفافة كل ما أدى إلى تحسين العلاقات الخارجية للإدارة الجبائية وأكسبها تفاعلات إيجابية مع المحيط الذي تعمل فيه بما يمكنها من أداء أعمالها بصفة أفضل

4 الهيكل التنظيمي للمصالح الجبائية:

نظرا للعيوب التي لوحظت على التنظيم الإداري السابق للمصالح الجبائية كالتشتت و التجزؤ و عدم التنسيق و قد كانت من الدوافع الأساسية لإيجاد تنظيم هيكلية جديد يتسم بالتسلسل الإداري السلمي المتكامل و المتناسق بما يضمن الفعالية في جودة الأداء و العصرية و في الترابط بين مختلف المصالح، وقد كان هذا الهدف من مضمون الإصلاحات الجبائية بعد 1991 سواء بالنسبة للتنظيم الداخلي أو المصالح الخارجية لذلك نجد الترابط الهيكلية للمصالح الجبائية يعتمد على أربع درجات سلمية في إصدار القرارات و متابعتها هي:

- المصدر المركزي: تتمله المديريات العامة للضرائب و المديرية العامة للجمارك.
- المصدر الجهوي: وتمثله المديريات الجهوية للضرائب.
- المصدر الولائي: تمثل المديرية الولائية للضرائب
- المصدر القاعدي أو الأساسي: ويمثل في مركز الضرائب و المركز الجهوي للضرائب بالإضافة إلى المفتشيات و قباضات المختلفة هذا الترابط التسلسلي في أداء و مراقبة العمليات الجبائية و تسيير المصالح الجبائية عرف تطور و مواصلة عمليات الإصلاحات الجبائية.

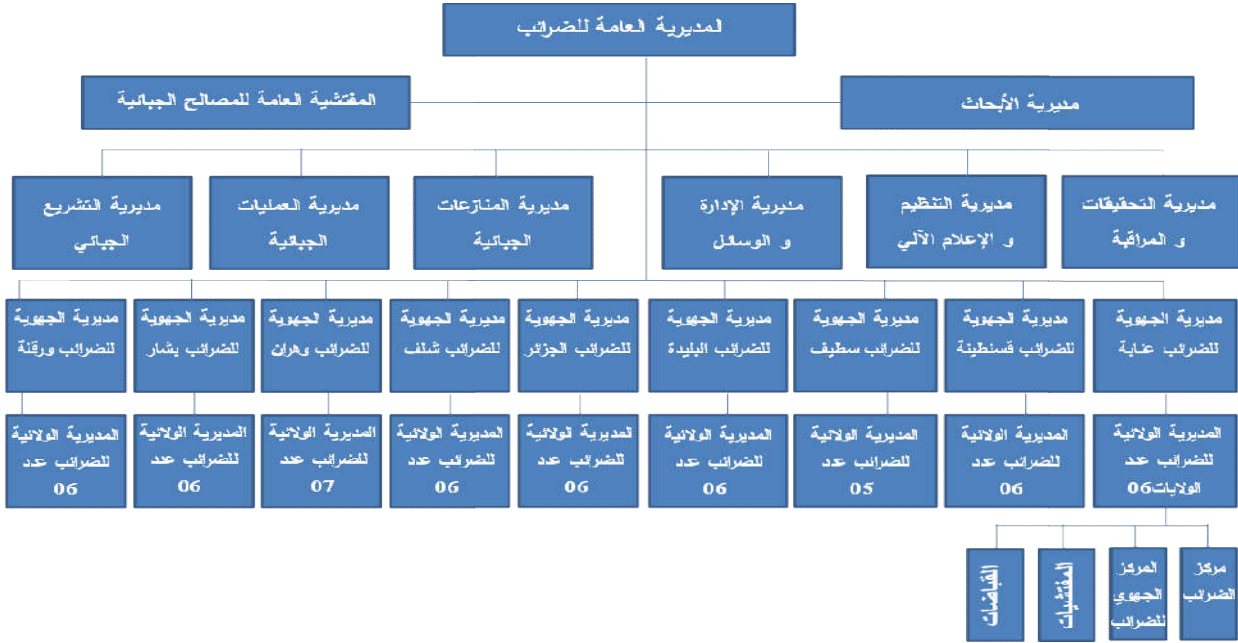
1.4 الهيكل التنظيمي على المستوى الوطني للمصالح الجبائية: (المديرية العامة للضرائب)

بناء على المراسيم التالية:

- المرسوم 90/190 المؤرخ في 23 جوان 1990 المتضمن تنظيم المديرية العامة للضرائب.
- المرسوم 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية.
- القرار المؤرخ في 30 أبريل 1991 المعدل بتاريخ 12 سبتمبر 1994 لتنظيم المديريات الجهوية.
- المرسوم التنفيذي رقم 210/92 المؤرخ في 23 ماي 1992 .
- المرسوم التنفيذي 55/95 المؤرخ في 15 فيفري 1995 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية¹.

¹ - العياشي عجلان، مرجع سابق، ص 113

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي على المستوى الوطني للمصالح الجبائية

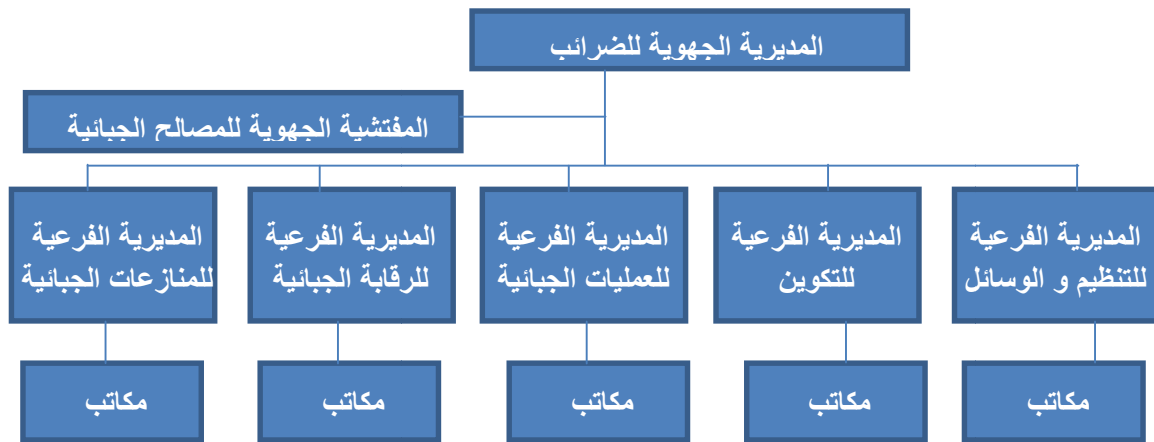


المصدر: العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2006 ص 114

2.4 الهيكل التنظيمي الجبائي على المستوى الجهوي: وفقا للمراسيم السابقة و القرار رقم 39 المؤرخ في 12 جويلية 1998 المحدد للاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والولائية وتنظيمها، كذلك القرار المؤرخ في 30 أبريل 1991 معدل بالقرار المؤرخ في 12 سبتمبر 1994 المتضمن إنشاء مديريات جهوية فإن هيكل المديريات الجهوية يكون حسب الشكل أدناه.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي.

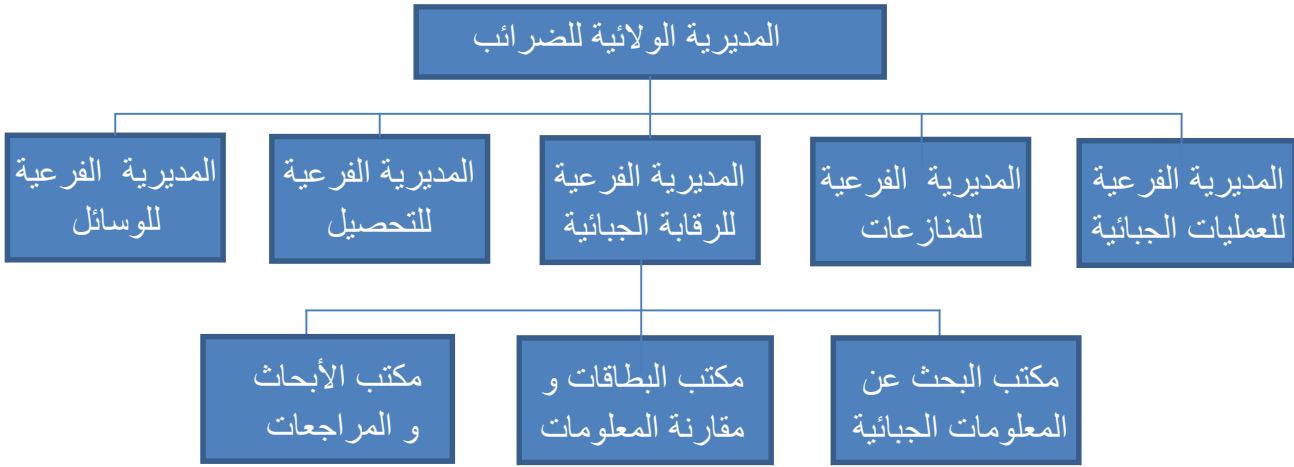


المصدر: العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر 2006 ص 11

3.4 الهيكل التنظيمي الجبائي على المستوى الولائي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي على المستوى الولائي

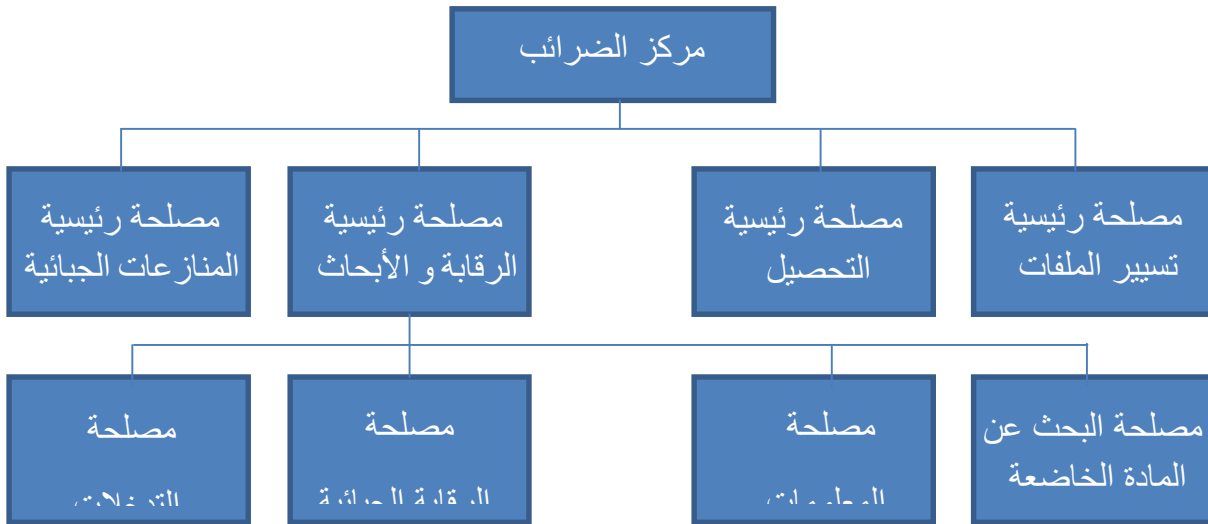


المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43 المؤرخة في 2005/06/22، ص 20

4.4 الهيكل التنظيمي الجبائي على المستوى القاعدي: ويتمثل أساسا في تنظيم مركز الضرائب، مفتشية الضرائب

وقباضة الضرائب، وفقا للشكل أدناه:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر : المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 2006/09/18 ، مرجع، ص22

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب - قبضة الضرائب



المصدر: المرسوم 91/ 60 المؤرخ في 23 فيفري 1991

الفرع الثاني : مميزات النظام الجبائي الجزائري

التشريع الضريبي مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات والقواعد والأساليب التي تحدد النظام الضريبي في بلد ما، في حين النظام الضريبي هو مجموعة الفوائض المالية التي تفرض الدولة اقتطاعها من المكلفين خلال زمن معين، ويشترط في هذه الفوائض أن تكون مشتقة من بيئتها مراعية للتطور التاريخي للبلاد والواقع الاجتماعي والمستوى الإقتصادي وأن تعلن بقرارات سياسية.

في حين يتضمن النظام الجبائي الجزائري مجموعة التشريعات أو السياسات أو المخططات التي تنظم الضريبة وغيرها من رسوم والأتاوات لتقوم بتنظيم الإقتطاعات المالية لتضمن تمويل خزينة الدولة، حيث تعرض بعد الاستقلال لجملة من التعديلات المتعاقبة إلى مطلع التسعينات بعدما أضحى المشرع الجبائي ينظر إلى هذا النظام على أنه غير فعال ولا ينتظر منه تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المسطرة¹، إذ كانت الأنظمة الجبائية للدول النامية تمتاز بتعدد صور هيكلها الجبائي فإن هذه الأنظمة الجبائية تشترك في عدة خصائص والجزائر باعتبارها

¹ - حويلي عفاف، "فعالية النظام الجبائي الجزائري في تمويل الخزينة العمومية"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2018، ص 07

دولة من الدول النامية فقد امتاز نظامها الجبائي الموروث عن الإستعمار بمجموعة من الخصائص والمميزات كتشعبه (وجوده عدة أصناف).

حيث كل صنف مستقل عن الآخر، وقد عملت الحكومة بهذا النظام مع إدخال عدة تعديلات عليه من سنة لأخرى حتى أصبح على ما هو عليه حاليا.

المتتبع للنظام الضريبي الجزائري يلحظ أنه مر بعدة مراحل:

- ❖ المرحلة الأولى (1969-1991): مباشرة بعد الإستقلال أين تميز هذا النظام بنقص كبير في الإطار والخبرة مما حتم على الحكومة الإحتفاظ بالنظام السائد وقت الإستعمار؛
- ❖ المرحلة الثانية (1992-2005) : تميزت بإصلاحات شكلية حيث عرفت الضريبة في هذه المرحلة دورا حيايا (تمويل الخزينة)؛
- ❖ المرحلة الثالثة (2006-2012): حيث عرف النظام الضريبي خلال هذه الفترة إصلاحات جذرية، أين تم التخلي عن نظام الضريبة النوعية وحلّ محله نظام الضريبة الشامل، كما أن هذا التغيير تزامن مع الإصلاحات الإقتصادية الكبرى التي انتهجتها الدولة الجزائرية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى حتى يتماشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، بالإضافة إلى النظام الإقتصادي الوطني الذي تحول من نظام مخطط إلى نظام يعتمد على آليات السوق (إقتصاد السوق)، والهدف الأساسي من هذه الإصلاحات عصرنه النظام الضريبي على المستوى التشريعي والتنظيمي.¹

المطلب الثالث : خصائص و أهداف النظام الجبائي الجزائري

الفرع الأول : خصائص النظام الجبائي الجزائري

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الجبائي من الواسع إلى الضيق نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الجبائي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة وتتمثل هذه الخصائص في:

- أن يمتاز النظام الجبائي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الجبائي حسب نوع النظام الاقتصادي (اشتراكي أو رأسمالي) ؛
- أن يراعى في النظام الجبائي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يتقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها، وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم

¹ - عيشاوي المالك، اليماني عيسى، التوجي عبد الله، "إمكانية تطبيق نظام جبائية الضرائب الإلكترونية باستخدام بطاقة القياس و التوازن"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أدرار، 2015 ص17

لتقادي الوقوع في مشكل التهرب من دفعها، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف، وبالتالي نفاذه تدريجيا إلى أن يؤثر على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي؛

- أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة؛

- أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معالمه، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه؛

- أن يكون النظام الجبائي مرنا وقابلاً لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائماً؛

- توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر و الخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالح العامة؛

فبتحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الجبائي.¹

الفرع الثاني : أهداف النظام الجبائي

إن السياسة الضريبية هي إحدى الضوابط المالية التي تضبط التوازنات العامة، كما تعتبر من المؤشرات التي تشجع الإستثمار و الإدخار عن طريق ما يعرف بالإستهلاك الظرفي أو غيرها من الإجراءات، لذا سعى النظام الضريبي لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

❖ **الهدف التقليدي**: يتمثل في إمكانية تحقيق الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة بحيث لا يتأثر هذا الهدف على النشاط الإقتصادي للدولة.

❖ **الهدف الحديث**: أو الهدف المعاصر لأنه أصبح يتماشى مع الدولة المتطورة، و يعتبر هدفا هاما و أساسي يخدم القطاعات الإقتصادية و يؤثر في اتجاهات المجتمع سياسيا و اجتماعيا من خلال تحقيق العدالة

¹ - جازية أمير، عاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 07، العدد 02، 2019 ص 74/75

و المساواة في فرض الضريبة، أي أنه تفرض ضريبة مرتفعة على ذوي الدخل المرتفعة و المنخفضة على ذوي الدخل المنخفضة¹.

كما تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة يأتي في مقدمتها الغرض المالي باعتباره مصدرا هاما للإيرادات العامة، بالإضافة إلى أغراض سياسية و اقتصادية و اجتماعية والتي سيتم عرضها:

❖ **الهدف المالي:** تتمثل الأهداف المالية للضريبة في تغطية النفقات العامة للدولة، و لقدرتها على الوصول إلى تحقيق الموازنة بين الإيرادات و النفقات، و يتجلى هذا الهدف المالي للضريبة خاصة في الدول النامية التي مازال تعتمد في مداخلها بشكل أساسي على ما تجنيه من حصيلة الضرائب، فهذه الأخيرة تساهم بدرجة كبيرة في توفير الأموال لخزينة الدولة بقصد مواجهة سبل الإنفاق العديدة.

إن الإعتماد على تمويل تنمية اقتصاديات الدول النامية على نسبة مساهمة كبيرة عن طريق الضرائب يعود بالأساس إلى نقص موارد التمويل الأخرى، و خاصة فيما يتعلق بنقص التمويل الخارجي و يعود إلى المخاطر الكبيرة التي قد تتجم عن هذا الأخير من تهديد لسياسة الدولة المقترضة و تبعية اقتصادية، نظرا للشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل الخارجي كصندوق النقد الدولي.

❖ **الهدف الإقتصادي:** تتمثل الأهداف الإقتصادية للضريبة في تمويل نفقات الدولة على مشروعاتها الإنتاجية و استثماراتها التنموية، و هي بذلك لم تعد ذات أهداف مالية فقط متعلقة بعملية موازنة الميزانية العامة، بل تتعدى ذلك في كونها أصبحت وسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية، فهي تعد أداة لتحقيق الإستقرار عبر الدورة الإقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية، فعند ما تريد الدولة محاربة التضخم تعد إلى زيادة فرض الضرائب سواء برفع معدلاتها أو التوسع في فرض أنواع جديدة منها بغرض امتصاص كمية النقد الزائدة في السوق، كما تلجأ في فترات الكساد إلى تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإعفاءات من الضرائب قصد تشجيع الإنفاق، سواء الإستهلاكي من طرف الأفراد أو الرأسمالي قصد زيادة المشاريع التنموية أو التوسع فيها و يترتب على هذا في نهاية المطاف توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.

كذلك تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنمائية و خاصة الصناعية والزراعية والفندقية والصحية وأعمال النقل البحري عن طريق²، وهذا عن طريق منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وهي بذلك تعتبر من الوسائل التي تستخدمها الدولة لحماية بعض الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وذلك بزيادة فرض الرسوم والضرائب على المنتجات والسلع المستوردة من أجل الحد من الإستيراد والتشجيع على التصدير.

¹ - فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، "المحاسبة الضريبية"، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 18/17

² - أمينة برفوق، "الإصلاح الجبائي الجزائري وحدوده"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مراجعة و تدقيق، جامعة أم البواقي 2017 ص

كما يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لزيادة عنصر رأس المال، حيث تعتبر عملية تخفيض الضرائب على الودائع الإيداعية أو الضريبة على الإستثمار، أو تقديم الإعفاءات الضريبية على عوائد سندات التنمية عامل مهم من شأنه تشجيع عملية الإيداع القومي، وبالتالي يساعد على قيام الإستثمار القومي ومنه حدوث زيادة في رأس المال القومي

كما تعد عملية تقديم الإعفاءات الضريبية فيما يخص جلب الإستثمار الأجنبي أو تخفيض الضرائب عنه عامل مهم لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، ما يؤدي إلى تشجيع عملية الإستثمار القومي من جهة وحدث تغييرات تكنولوجية من جهة أخرى مما يترتب عن جميع العوامل السابقة الوصول بالمجتمع إلى مستوى أعلى من الرفاهية.¹

❖ **الهدف الاجتماعي:** إن الضريبة ومن خلال سعيها إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فهي تهدف إلى الحد من الفجوة الموجودة بين الفقراء والأغنياء، والحد من تكتل الثروات بأيدي القلة من أفراد المجتمع عن طريق الضريبة التصاعدية، حيث تفرض ضريبة تصاعديّة على الدخل والثروات الكبيرة وتعفى الدخل الضعيفة من الضرائب، وبذلك يقل التفاوت في الدخل والثروات ويتجه توزيع الدخل والثروة نحو المساواة، كما تعمل الضرائب على تمويل نفقات الخدمات والمساهمة في بناء مرافق ومشروعات الدولة من مستشفيات ومدارس وطرقا وتقديم الإعانات للمرضى والمعوقين، كما تساهم في المحافظة على الصحة العامة عن طريق فرض ضرائب على السلع المضرة بالصحة للحد من استهلاكها مثل المشروبات الكحولية والسجائر.

كما يمكن زيادة الإيرادات المحلية إلى أقصى حد ممكن وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة المتزايدة والناجمة عن تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتوسعها في دعم المشاريع الإنمائية الملحة (وفرة الحصيد).²

❖ **الهدف السياسي:** تتمثل الأهداف السياسية في جانبين:

الجانب الأول داخلي : حيث تعتبر الضريبة كأداة في يد السلطة الحاكمة أو بعض القوى الاجتماعية المسيطرة على دواليب الحكم لممارسة نفوذها على باقي المجتمع.

الجانب الثاني خارجي : حيث تعتبر الضريبة كأداة تستعملها من أجل تسهيل المعاملات التجارية مع بعض الدول عن طريق منح تسهيلات جمركية كالإعفاءات وتقديم بعض الإمتيازات الضريبية كما يمكن أن تستعملها الدولة للحد أو لمقاطعة منتجات أو سلع دول أخرى برفع الرسوم الجمركية من أجل تحقيق أغراض سياسية.

¹ - موسى شتيوي، " الضريبة ودورها في الإنعاش الإقتصادي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم

الإقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2002، ص 62

² - أمينة برفوق، مرجع سابق ص 15

خلاصة:

إن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أثر بصورة كبيرة على الإدارة الحديثة وانعكس على أداء المؤسسة في هذه البيئة، فأصبح من الضروري على كل الحكومات، الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الإلكترونية، والانطلاق مما تتيحه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كأداة لترقية أنشطة ومهام مؤسسات الخدمة العمومية، و تساهم بصورة واضحة في تجسيد إصلاحات الخدمات المقدمة للمواطنين، و ترفع من مستوى رقابة الفرد على كل ما تؤديه المنظمات العامة من خدمات.

في هذا الفصل توصلنا إلى توضيح الدور الأساسي والفعال الذي تلعبه تكنولوجيا الجباية الرقمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال اعتماد الإدارة الجبائية في تحسين علاقتها مع المكلف عن طريق استعمال الإدارة الإلكترونية بدءا بالتنظيم الإداري باستخدام نظم المعلومات المعتمدة و المسايرة للخطط التي أقرتها الدولة في انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة و فعالة في الحد من التهرب من طرف المكلفين و ترغيبهم بالتصريح الضريبي و أيضا موظفوا المصالح الجبائية بإحداث أنظمة عمل تسهل عليهم القيام بمهامهم في ظروف جيدة و كذلك الإصلاحات التي مست هيكل النظام الجبائي الجزائري والتطور الحاصل بسبب التكنولوجيا الرقمية ذات الكفاءة العالية التي تمكنها من تحصيل جبائي مقبول أو تحقيق مردود جبائي يؤدي إلى تحقيق سياستها الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.

الفصل الثاني

نظام الإعلام الجديد بين النظري و التطبيق
الفعلي بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

تمهيد

تأثرت الإدارة الجبائية باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات و وجدت نفسها مطالبة بوضع إستراتيجية لعصرنه هياكلها الإدارية.

قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تمثلت في مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب، تمثل هدفها في تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و التحصيل والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه بداية عام 1992، و هي السنة التي تميزت بتأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة)، و كذا توحيد المصالح و الملفات الجبائية و تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصريح و الدفع للضرائب و الرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

كما يُعتبر مركز الضرائب القاعدة الأساسية في التنظيم الجديد لإدارة الضرائب لكونه هو الذي يقوم بمسك ومتابعة الملف الجبائي، و تحديد الوعاء الضريبي، و تصفية الضريبة و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة، وإصدار الجداول وتحصيلها.

وفي إطار الإصلاح الهيكلي الذي قامت به المديرية العامة للضرائب تم تجميع المهام التي تقوم بها المفتشيات و قباضات الضرائب إلى مهمة واحدة متعددة الاختصاصات، وذلك بهدف تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة و تبسيط تسيير مختلف الضرائب و الرسوم

و للتوضيح أكثر، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

➤ المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

○ المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

○ المطلب الثاني: نظام تسيير مركز الضرائب

➤ المبحث الثاني: النظام المعلوماتي الالكتروني الجديد و عصرنة الإدارة الجبائية

○ المطلب الأول: نظام الأعلام E.R.P – SAP

○ المطلب الثاني: النظام الالكتروني و أثره على أعوان الإدارة الضريبية و المكلفين

المبحث الأول: مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية و تحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

كما يطمح هذا المرفق العام إلى تقديم خدمة نوعية ، تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة، تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة و المعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف.

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

أنشأ مركز الضرائب على غرار الهياكل الجديدة بموجب القرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحياتها، و هو يعتبر هيكل إداري حديث وعصري مجهز بكافة الوسائل الضرورية للعمل الإداري و التكفل الأحسن للمكلفين بالضريبة، تابع إداريا إلى مديرية الضرائب بالولاية، و يقع مركز الضرائب لولاية عين الدفلى بحي 300 مسكن بعاصمة الولاية حيث تم افتتاحه رسميا بتاريخ الثالث من جانفي سنة 2016 يبلغ عدد العمال فيه 52 عاملا من بينهم 07 عاملين متعاقدين و البقية دائمين ينقسمون إلى عدد من الإطارات و كذا الأعوان كل في عمله حسب المهام الموكلة لكل واحد منهم. (1)

كما يعتبر من الصنف الثالث (أقل من 4000 ملف) و هو عبارة عن مركز موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، التحصيل، المراقبة والمنازعات، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحاور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه كما يتفرع إلى ثلاث أصناف. (2)

الجدول رقم (01): تصنيف مراكز الضرائب حسب عدد الملفات

تبعا لمعيار عدد الملفات قسمت مراكز الضرائب إلى ثلاث أصناف هي:	
عدد الملفات من 8.000 ملف الى 12.000 ملف	الصنف الأول (01)
عدد الملفات أكثر من 4.000 الى 8.000 ملف	الصنف الثاني (02)
أقل من 4.000 ملف	الصنف الثالث (03)

المصدر: المديرية العامة للضرائب سنة 2012.

(1) -رئيس مركز الضرائب لولاية عين الدفلى، مقابلة بتاريخ 2020/06/04.

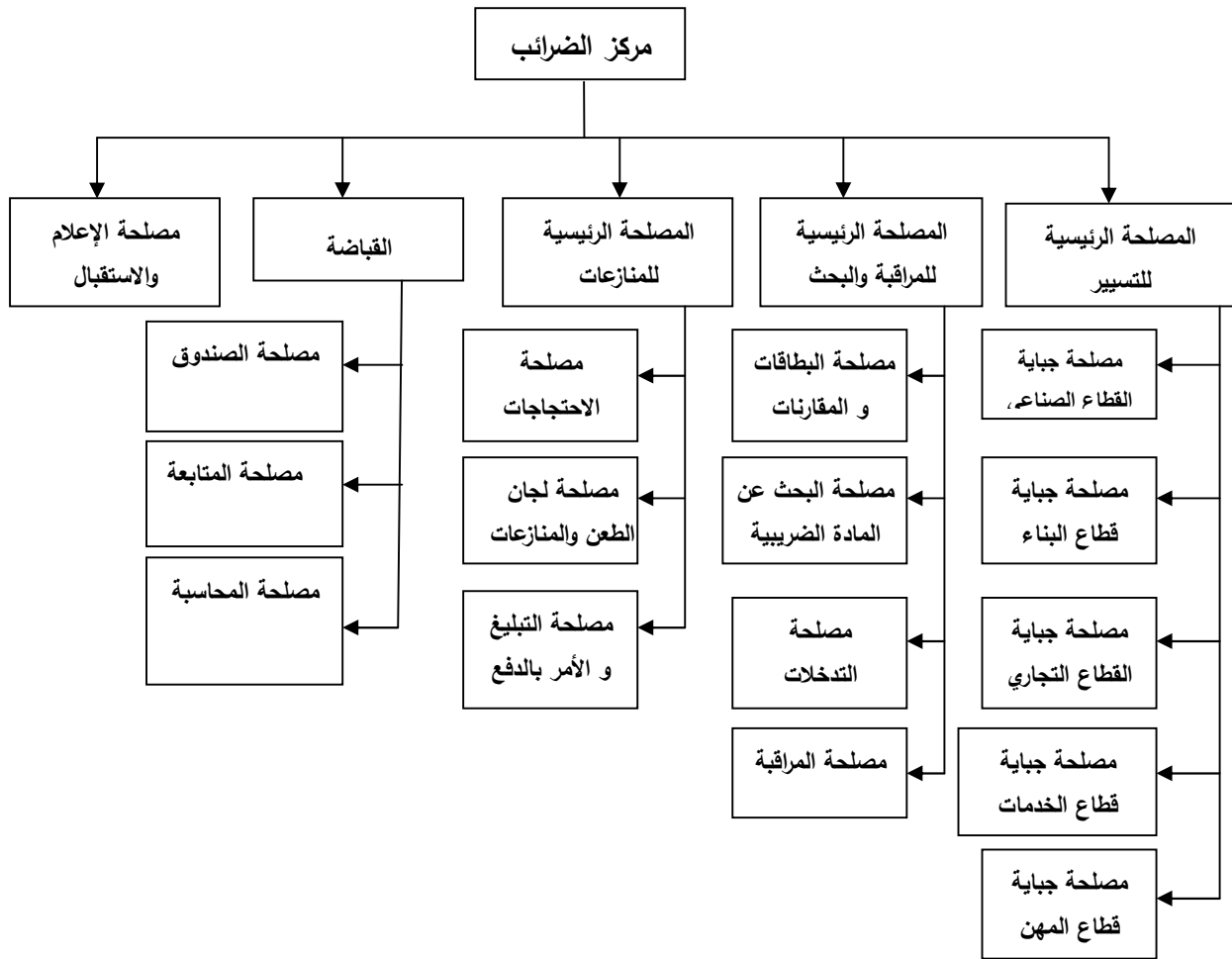
(2) - برازي معمر، " إصلاح الهياكل الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي والحد من الغش و التهرب الضريبي"، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، 2015 ص 50.

الفرع الثاني: تنظيم و مهام مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

يقوم مركز الضرائب لولاية عين الدفلى بالتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين له في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية و الدراسة الأولية للاحتجاجات، المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليه بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب، بالإضافة إلى اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة و المحاسبة، مع إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات و إعداد مخططات العمل و تنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها (1).

يتكون مركز الضرائب للولاية من ثلاث (03) مصالح رئيسية و قبضة ومصحتين تتمثلان في مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل و مصلحة الاستقبال و الإعلام كما هو موضح في الشكل الآتي: (2)

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، نشرية 2020.

(1) - برازي معمر، مرجع سابق، ص 52.

(2) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، النشرية رقم 06، "مركز الضرائب تنظيم و مهام"، 2020.

1. المصلحة الرئيسية للتسيير: تكلف بـ: (1)

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات؛
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة؛
- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

كما تضم هذه المصلحة الرئيسية خمس (05) مصالح، و هي:

- * المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- * المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية؛
- * المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- * المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- * المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

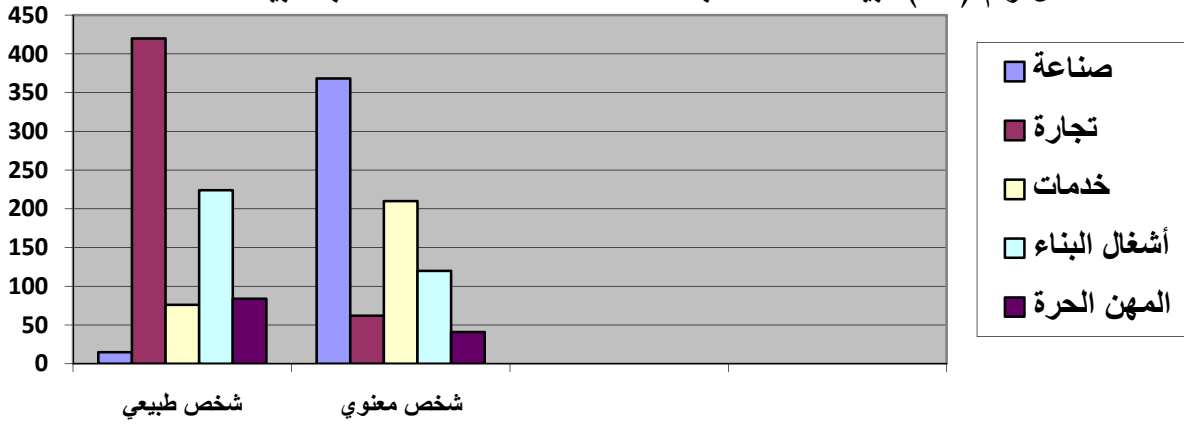
الجدول رقم(02): توزيع الملفات في المركز حسب النشاطات

أوت 2020		2019		القطاعات
شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	السنوات
380	21	368	15	الصناعة
70	435	62	420	التجارة
51	86	41	84	المهن الحرة
226	84	210	76	الخدمات
136	230	120	224	أشغال البناء
1719		1620		المجموع

المصدر: إحصائيات المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

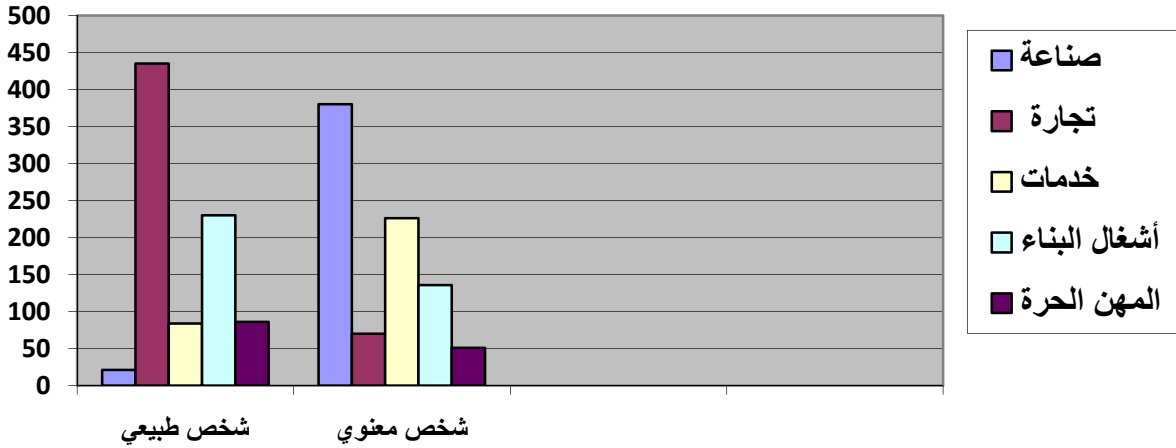
(1)- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.

الشكل رقم (10): بيانات متعلقة بعدد الملفات لسنة 2019 حسب طبيعة النشاط



المصدر: إحصائيات المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

الشكل رقم (11): بيانات متعلقة بعدد الملفات لسنة 2020 حسب طبيعة النشاط



المصدر: إحصائيات المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث:

تُكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية و معالجتها و تخزينها و توزيعها من أجل استغلالها، و اقتراح عمليات مراقبة و انجازها بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية، كما تضم هذه المصلحة الرئيسية أربع (04) مصالح، وهي: ⁽¹⁾

(1) - برازي معمر، مرجع سابق، ص 52.

1.2 مصلحة البطاقات و المقارنات

تقوم مهمتها بتشكيل و تسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام و الاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة و كذا مراقبتها و تحصيلها، مَرَكزُة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، و تخزينها و استردادها من أجل استغلالها، التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2.2 مصلحة البحث عن المادة الضريبية

و تعمل هذه المصلحة في شكل فرق، إذ تقوم بإعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع، واقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات المُجمعة.

3.2 مصلحة التدخلات

و تعمل هي الأخرى في شكل فرق و تُكلف ببرمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق و حق الزيارة و المراقبة عند المرور و كذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة و مراقبتها و تحصيلها، مع اقتراح المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات المُجمعة.

4.2 مصلحة المراقبة و البحث

و تعمل في شكل فرق و تُكلف بإنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات، إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

كما أن مصلحة المراقبة تقوم باقتراح ملفات جبائية قصد إجراء مختلف التحقيقات المحاسبية وفق برنامج محدد تقوم بإرساله إلى المديرية الولائية (المديرية الفرعية للرقابة الجبائية)، قصد الموافقة عليه و الانطلاق في الأعمال، و فيما يلي حصيلة نشاطات المصلحة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (03): الملفات المعالجة خلال الفترة 2018-2020 من قبل المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث

السنوات	التحقيق في المحاسبة	التحقيق المصوب	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة
2018	25	15	10
2019	30	21	12
2020	13	08	03
المجموع	68	44	25

المصدر: إحصائيات المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات: (1)

و تُكلف هذه المصلحة بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائي، كما تضم هذه المصلحة الرئيسية ثلاث (03) مصالح، و هي:

1.3 مصلحة الاحتجاجات

و تُكلف بدراسة الطعون المتعلقة بإلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات و العقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر، دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة وكذا معالجة منازعات التحصيل.

2.3 مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية

و هذه المصلحة تُكلف بدراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة و الرسم على القيمة المضافة و اختصاص لجان الطعن الإعفائي وكذا المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية بالمديرية الولائية للضرائب ، للطعون و للشكاوي المقدمة للهيئات القضائية.

3.3 مصلحة التبليغ و الأمر بالدفع

تُكلف بتبليغ القرارات المتخذة و مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية، الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها، إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4. القباضة

تقوم القباضة بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري المفعول، و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة و مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

كما تضم القباضة ثلاث (03) مصالح هي:

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات، كما تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

(1) - الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب.

الفصل الثاني نظام الإعلام الجديد بين النظري والتطبيق الفعلي بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى

و فيما يلي حصيلة نشاط قباضة الضرائب لمركز الضرائب لولاية عين الدفلى حسب السنوات الأربع الأخيرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): حصيلة نشاط قباضة مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

السنوات	المبالغ المحصلة	المبالغ الواجبة التحصيل	النسبة
2016	1.938.315.032 دج	2.005.150.020	%96.66
2017	4.805.461.289 دج	5.068.500.120	%94.81
2018	4.926.118.918 دج	4.980.650.802	%98.90
2019	5.471.578.067 دج	5.871.750.300	%93.18

المصدر: إحصائيات قباضة مركز الضرائب عين الدفلى

5. مصلحة الاستقبال و الإعلام

تستمد العلاقات بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية أسسها من الدستور الذي يكرس في مادته 64 أربعة مبادئ أساسية: (1)

- مساواة المواطنين أمام الضريبة؛
- مشاركة كل مواطن في تمويل الأعباء العمومية حسب قدرته التساهمية؛
- الصفة القانونية للضريبة "لا تؤسس أية ضريبة إلا بمقتضى القانون"؛
- الأثر غير الرجعي لتأسيس أي ضريبة أو مساهمة أو رسم أو حق.

تحت سلطة رئيس المركز، تقوم المصلحة بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم ونشر المعلومات حول حقوقهم و واجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب. (2)

6. مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل

و تكلف باستغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و كذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها، مع إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات، الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و أمن المقرات.

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " ميثاق المكلف بالضريبة، حقوقكم و واجباتكم"، 2010، ص 04.

(2) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، الدليل المنهجي لمرجع نوعية الخدمة الخاص بالتزامات الاستقبال، 2012.

المطلب الثاني: نظام تسيير مركز الضرائب

من خلال مصلحة الاستقبال والإعلام التي هي بمثابة الواجهة الأولى لمجموع مصالحها الرئيسية، يسهر مركز الضرائب على ضمان إستقبال فعّال ونوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة.

الفرع الأول: استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة (1)

1. اتصال أسهل بمصالحنا

- إعلام و إصاق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح : يُعلم مركز الضرائب كافة المكلفين بشروط الدخول والاستقبال في المصلحة وبطريقة نظامية عند كل إجراء جديد يتعلق بالاستقبال، أين يتم إصاق هذه المعلومات بصورة واضحة في فضاء الاستقبال.
- إصاق التزامات مرجع نوعية الخدمة : يقوم كذلك مركز الضرائب بإصاق الالتزامات لمدة خمسة عشر يوما (15) لمرجع نوعية الخدمة في فضاءات الاستقبال بغية تمكين الجمهور من الاطلاع على نوعية الخدمة التي يتعين على أعوان المركز تقديمها.
- تهيئة فضاءات الاستقبال: يُوضع تحت خدمة المكلفين بالضريبة فضاء استقبال يتضمن ما يلي:
 - مكتب استقبال عند مدخل المصالح؛
 - فضاء انتظار يضمن الحد الأدنى من الرفاهية.
- وضع لافتة: من أجل تسهيل عملية التوجيه، يتم وضع لافتة عند مدخل المكاتب يمكن ملاحظاتها بسهولة تسمح هذه اللافتة بالتعريف بالشبابيك والمكاتب المختصة باستقبال الجمهور.
- تسيير الوثائق: يُسلم أعوان مركز الضرائب على مستوى مكتب الاستقبال ووثائق جبائية غنية بالمعلومات ومحيّنة (القوانين الجبائية، الدلائل الجبائية، الكتيّبات، رسائل المديرية العامة للضرائب، المطويات، ووثائق مرجع نوعية الخدمة... الخ).

2. تحسين الاستقبال الهاتفي (2)

يقوم أعوان المركز بالتكفل بالاتصالات الهاتفية خلال الأيام وساعات العمل القانونية، مع احترامهم للمعايير التالية:

- ضمان الكشف عن الهوية ؛
- الرد على كل إتصال هاتفي وعند الاقتضاء اقتراح استقبال عن طريق تحديد موعد؛
- تطوير إصغاء فعّال؛
- تقديم إجابات إنتظار عندما تكون الخبرة مطلوبة؛

(1) - الدليل المنهجي لمرجع نوعية الخدمة، مرجع سابق، ص 05.

(2) - الدليل المنهجي لمرجع نوعية الخدمة، مرجع سابق، ص 06.

○ إنهاء المكاملة بعبارة مميزة وبلباقة.

3. التكفل بالاستقبال الشخصي

- يتم ضمان خدمة الاستقبال المهيكلة بالاستقبال الأولي والخاص، من طرف أعوان مؤهلين ومتعددي الاختصاص الذين يتعين عليهم التقيد بالقواعد التالية:⁽¹⁾
- ضمان الكشف عن الهوية؛
 - تسهيل الإجراءات الإدارية؛
 - تسيير بفعالية للاستقبال في الموعد؛
 - الاستقبال بعناية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
 - تخصيص استقبال ملائم للأشخاص الذين يعانون من صعوبات؛
 - احترام سرية الاستقبال وتقليص مدة الانتظار؛

4. تقديم خدمة تتمحور حول التكنولوجيا الحديثة للاتصال

فضلا عن إدراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي والدلائل التطبيقية وكذا مختلف المعلومات في الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، يمكن أيضا الاستفادة من عدة خدمات عبر الانترنت، وهي:

- تحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة غوغل مع خيارين، صورة عبر الأقمار الصناعية و/أو مخطط عبر الخريطة.
- **منتدى النقاش** : هي خدمة من شأنها أن تسمح بالتبادل والنقاش حول موضوع معين إذ يمكن لكل مستخدم أن يقرأ في أي وقت تدخلات جميع المستخدمين الآخرين وإضافة مساهمتهم الشخصية على شكل مقالات.
- **الاتصال** : يمكن طلب أي معلومة تخص التنظيم الجبائي عبر فضاء تفاعلي من خلال الرابط التالي: contact_dgi@mf.gov.dz
- **التصريحات الجبائية القابلة للتحميل والملا** : من أجل تسهيل المساعي الإدارية الخاصة بالمكلفين، قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تصريحات جبائية قابلة للتحميل عبر الانترنت حيث تهدف إلى تسهيل إتمام الالتزامات الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية، ويتعلق الأمر بجميع مطبوعات " سلسلة G"، والرزمة الجبائية وتسيير الرسم على القيمة المضافة ورسم التوطين البنكي ورقم التعريف الجبائي وكذا مطبوعات أخرى متوفرة بصيغة تفاعلية.
- **الشبكات الاجتماعية** : تبادل ، مشاطرة ، تحاور : وضعت المديرية العامة للضرائب لفائدة المكلفين و زوار الموقع قناة اتصال عبر الشبكات الاجتماعية (فايسبوك، تويتر وغوغل)، و هذا من أجل ترقية

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة"، نشرة 2020، العدد

مساهماتهم في مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية، جمع المعلومات، من أجل تحسين صورتها والإفادة بالأحداث وإصدار بلاغات وخلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني وتعزيز العلاقات مع شركائها.

- إجراء طلب التسجيل الجبائي : وضعت المديرية العامة للضرائب لفائدة المكلفين إجراء يرمي إلى تسهيل طلباتهم الخاصة بالتسجيل، من خلال إدراج بياناتهم التعريفية مهما كانت طبيعتهم القانونية (شخص طبيعي أو معنوي) بواسطة شبكة جمع المعلومات يتم إرسالها على شكل وثيقة مرفقة عبر البريد الإلكتروني التالي: did-requetes@mf.gov.dz ، حيث يسمح هذا الإجراء من جهة بتأكيد طلبات التسجيل الجبائي ومن جهة أخرى بمتابعة مدى دراستها.
- نافذة الكترونية للتعرف على رقم التعريف الجبائي : بغية السماح للمكلفين بالتأكد من رقم التعريف الجبائي الخاص بهم، وضعت المديرية العامة للضرائب خدمة عبر الانترنت من خلال الولوج إلى نافذة الكترونية بعنوان: <http://nif.mfdgi.gov.dz>

الفرع الثاني: مجال صلاحيات مركز الضرائب

إنطلاقاً من طرح ثلاث تساؤلات يتم الإجابة عن مجال صلاحيات مركز الضرائب، هذه التساؤلات هي

كالتالي: (1)

أولاً: من هم الأشخاص التابعين لمراكز الضرائب: يتبع لمجال اختصاص مراكز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي و التي رقم أعمالها السنوي يفوق 30.000.000 دج؛
- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات و التي رقم أعمالها السنوي يفوق 30.000.000 دج؛
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي و التي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

ثانياً: ما هي الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مراكز الضرائب

تتمثل مهام مراكز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي و تحصيل و مراقبة الضرائب والرسوم التالية

- الضريبة على الدخل الإجمالي/فئة الأرباح المهنية
- الضريبة على أرباح الشركات؛
- الرسم على القيمة المضافة؛
- الرسم الداخلي على الاستهلاك؛
- رسم المرور على الكحول؛
- الرسم على النشاط المهني؛

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " مجال الصلاحيات، الأشخاص و الضرائب المعنيين"، نشرية

- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور والمرتببات والمكافآت؛
- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء؛
- حقوق الطابع.

ثالثا: الضرائب والرسوم الخاضع لها المكلفون بالضريبة المسير من طرف مركز الضرائب

1. مؤسسة فردية خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي: تخضع لـ:

- الضريبة على الدخل الإجمالي عند تحقيق دخل يتعلق بفئة الأرباح المهنية،
- الرسم على النشاط المهني؛
- الرسم على القيمة المضافة؛

2. شركة غير تابعة لمديرية كبريات المؤسسات و رقم أعمالكم السنوي يفوق 30.000.000 دج: هذا

النوع من المؤسسات تخضع للضرائب و الرسوم التالية:

- بالنسبة لشركات الأموال (الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات الأسهم، شركات التوصية ذات أسهم...):

- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة؛
- الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي/ فئة مرتببات وأجور على مداخيل مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

- بالنسبة للمؤسسات الأحادية ذات المسؤولية المحدودة :

- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة ؛
- الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتببات وأجور على مداخيل مسير المؤسسة الأحادية ذات المسؤولية المحدودة؛

- بالنسبة لشركات الأشخاص(شركات التضامن، شركات المساهمة، شركات التوصية البسيطة)

- الضريبة على الدخل الإجمالي/ فئة مرتببات وأجور؛
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.⁽¹⁾

(1)-المديرية العامة للضرائب، مديريةية العلاقات العمومية و الاتصال، " مجال الصلاحيات، الأشخاص و الضرائب المعنيين"، نشرية

المطلب الثالث: التزامات المكلفين بالضريبة وإجراءات المنازعات بمركز الضرائب

هناك التزامات يقوم بها المكلفون بالضريبة، تقابلها إجراءات يتبعها و يسهر على تطبيقها أعوان إدارة الضرائب متعلقة بالمراقبة و المنازعات الضريبية و الطعون.

الفرع الأول: التزامات المكلفين بالضريبة

أولاً: الالتزامات التصريحية⁽¹⁾

هذه الالتزامات تنقسم بدورها إلى: التصريح بالوجود، التصريحات السنوية، التصريحات الشهرية.

(1) التصريح بالوجود: يجب على المكلفين إكتتاب التصريح بالوجود لدى مركز الضرائب التابعين له،

(سلسلة رقم ج8) خلال ثلاثين (30) يوماً اعتباراً من تاريخ انطلاق النشاط المهني.

(2) التصريحات السنوية: يمكن التمييز بين هذه التصريحات من خلال ما يلي:

1.2 التصريحات الخاصة المهنية

○ بالنسبة إلى المكلفون بالضريبة على الدخل الإجمالي الخاضعين للنظام الحقيقي: يتعين عليهم، اكتتاب

على الأكثر يوم (30) أبريل من كل سنة تصريحاً خاصاً، (سلسلة ج رقم 11) ، بمبلغ الربح الصافي

المحقق خلال السنة أو السنة المالية المنصرمة، أما إذا حققت المؤسسة عجزاً يتم تقديم التصريح المتضمن

مبلغ العجز ضمن نفس الشروط.

○ بالنسبة إلى المؤسسات التي تدفع أجوراً، مرتبات أو أتعاب: يتعين عليهم تقديم التصريح السنوي بالأجور

(سلسلة ج رقم 29)، على الأكثر يوم (30) أبريل من كل سنة، بحيث وجب عليهم تقديمها إلى مفتش

الضرائب على حامل معلوماتي.

2.2 التصريح الإجمالي بالمدخيل

حيث يتعين على المكلفين إكتتاب تصريح سنوي (سلسلة ج رقم 01)، على الأكثر يوم (30) أبريل من كل سنة.

3.2 التصريح السنوي للضريبة على أرباح الشركات

أيضاً يتعين على المكلفين إكتتاب تصريح سنوي (سلسلة ج رقم 04)، على الأكثر يوم 30 أبريل من السنة

المالية للسنة التي تم من خلالها تحقيق الأرباح، و عندما يصادف أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية يؤجل

تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي.

2. التصريح الشهري (سلسلة ج رقم 50)

بالنسبة للخاضعين للنظام الحقيقي، (الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات)، يجب

عليهم اكتتاب و إيداع تصريح (سلسلة ج رقم 50)، يقوم مقام حافظة إشعار بالتسديد (الرسم على القيمة المضافة،

(1) – المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، "الالتزامات"، نشرة 2020، العدد 05، ص 01.

الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي /فئة الأجور...) لدى قابض مركز الضرائب خلال عشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي للشهر المدني الذي تم خلاله تحقيق رقم الأعمال (1).

ثانيا: التزامات التسديد

يتضمن طرق و كفيات التسديد لما على المكلفين اتجاه إدارة الضرائب، حيث يتم عن طريق مركز الضرائب أين نجد ثلاث أنواع هي:

1. نظام التسبيقات على الحساب: ينقسم بدوره إلى: (2)

❖ **الضريبة على الدخل الإجمالي :** حيث يجب دفع تسبقين إلى قابض مركز الضرائب خلال الفترة من 20 فبراير إلى 20 مارس، ومن 20 مايو إلى 20 يونيو من السنة التي تلي السنة التي حققتم أثناءها الأرباح أو المداخل التي يبني عليها حساب الضريبة، مع العلم أن مبلغ كل تسبيق يساوي 30% من الحصص الضريبية المفروضة على المكلف بالضريبة عن طريق الجداول المتعلقة بالسنة الأخيرة التي وجبت عليه الضريبة، حيث تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة الذين يقومون بدفعه دون إنذار مسبق أيضا بعد خصم الأقساط المدفوعة بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح السنوي.

❖ **الضريبة على أرباح الشركات :** وجب دفع بصفة تلقائية إلى قابض مركز الضرائب ثلاث تسبيقات على الحساب يعادل كل منها 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مالية مختتمة بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لفرض الضريبة، تسدد هذه التسبيقات عن طريق تصريح (سلسلة ج رقم 50) حسب الآجال التالية:

– التسبيق الأول : من 20 فبراير إلى 20 مارس؛

– التسبيق الثاني : من 20 مايو إلى 20 يونيو؛

– التسبيق الثالث : من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر من السنة.

بعدها تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، الذين يقومون بأنفسهم بدفعه دون إنذار مسبق أيضا بعد خصم الأقساط المدفوعة بواسطة جدول إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم 20 من الشهر الذي يلي آخر أجل إيداع التصريح السنوي.

2. الإقتطاع من المصدر

تخضع الرواتب التي تصرف للأجراء للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق إجراء إقتطاع من المصدر حسب الجدول التصاعدي المنصوص عليه في المادة 17 من قانون المالية لسنة 2020.

(1) – المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الالتزامات"، نشرية 2020، العدد 05، ص 01.

(2) – المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الالتزامات"، نشرية 2020، العدد 05، ص 02.

3. الدفع التلقائي

يشمل الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجر... الخ ، حيث يقوم المكلف بإيداع التصريحات الشهرية المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم دون أن يتم دفع الحقوق المستحقة في الوقت نفسه في حالة ما إذا تجاوز تسديد الضرائب و الرسوم المستحقة الآجال المنصوص عليها، كما تطبق غرامات التأخر عن الدفع المنصوص عليها بموجب التشريع المعمول به، و تحسب هذه الأخيرة ابتداء من التاريخ الذي كان من المفروض أن تسدد بحلوله.

ثالثا: الإلتزامات المتعلقة بالمحاسبة

بالنسبة للمكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي وجب عليهم مسك المحاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، إلى جانب تقديم التصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، و هذا عن طريق استمارات التسجيل التي تعدها و تقدمها الإدارة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: المنازعات و طرق الطعن

فيما يخص الطعون و طرق البت فيها هناك ثلاث طرق، الطعن النزاعي، الطعن الولائي، و التخفيض المشروط.

أولا: الطعن النزاعي⁽²⁾:

1. الشكوى الأولية لدى الإدارة الجبائية: أولا على المكلف إيداع شكواه لدى الإدارة الجبائية إذا أراد الاعتراض على الضرائب الخاضع لها، أو أراد الحصول على حق بارسال شكواه إلى رئيس مركز الضرائب التابع له، هذا الأخير له اختصاص و قضايا معينة يصدر فيها قرارات سنذكرها.

1.1 اختصاص رئيس مركز الضرائب: يمارس رئيس مركز الضرائب صلاحياته من أجل اصدار قرارات

نزاعية في القضايا التي يقل أو يساوي مبلغها خمسون مليون دينار (50.000.000) دج.

2.1 شروط قبول الشكاوى: من أجل أن يتم قبول الشكاوى يجب أن تحمل:

أ- الشروط الشكلية:

- الاسم و اللقب؛
- مبينة للضريبة المعترض عليها؛
- مبينة لرقم المادة في الجدول التي سجلت تحتها الضريبة، إن تعذر استظهار الإنذار و في الحالة التي لا تستوجب فيها الضريبة وضع جدول ترفق الشكاوى بوثيقة تثبت مبلغ الاقتطاع أو الدفع؛
- عارضة ملخص الوسائل واستنتاجات الطرف؛
- موقعة من طرف المكلف بالضريبة (صاحب الشكاوى) .

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الإلتزامات"، نشرية 2020، العدد 05، ص 02.

(2) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الإجراءات النزاعية و طرق الطعن"، نشرية 2020، العدد

- ب- **أجل تقديم الشكوى:** يتم تحديد بداية الأجل حسب كل نوع من الشكاوى كما يلي:
- بالنسبة للضرائب المدفوعة عن طريق الجدول: إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية لسنة إدراج الجدول في التحصيل؛
 - بالنسبة للأخطاء المتعلقة بإرسال الإنذارات: إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية لسنة استلام هذه الإنذارات ؛
 - بالنسبة للضرائب المطالب بها بغير وجه حق: إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تأكد فيها المكلف بالضريبة من وجود هذه الضرائب؛
 - الاقتطاع من المصدر (بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات) إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تم خلالها تطبيق الاقتطاع من المصدر؛
 - الضريبة المدفوعة تلقائياً: إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الثانية الموالية للسنة التي تم بعنوانها دفع الضريبة.

3.1 البث في الشكوى النزاعية: يجب أن يبت رئيس مركز الضرائب في الشكاوى المقدمة إليه في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر اعتباراً من تاريخ استلامها.

4.1 التأجيل القانوني للدفع: يجوز للمكلف بالضريبة الذي ينازع من خلال شكوى مقدمة ضمن الشروط المحددة في المواد، 72، 73 و 75 من قانون الضرائب المباشرة و غير المباشرة، في صحة مبلغ الضرائب المفروضة عليه، أن يُرجئ القدر المتنازع فيه من الضرائب المذكورة، إذا طلب قبل صدور القرار المتخذ بشأن هذه الشكوى الاستفادة من الأحكام المقررة في هذه المادة، شريطة تقديم ضمانات حقيقية لضمان تحصيل الحقوق المحتج عليها، وفي حال غياب تقديم الضمانات يمكن للمكلف بالضريبة أن يُرجئ دفع القدر المتنازع فيه من خلال دفع مبلغ يساوي 30% من الضرائب المتنازع فيها، لدى قابض الضرائب المختص، ويخص تطبيق هذا التدبير فقط الشكاوى الناجمة عن المراقبات الجبائية مع استثناء الشكاوى المتعلقة بالضرائب المُتقلدة بالزيادات المطبقة في حالة الغش الجبائي.

2. الطعن أمام لجان الطعن: و يتم عن طريق: (1)

1.2 تقديم الطعن: يمكن في حالة عدم رضى المكلف عن القرار المتخذ بشأن شكواه، اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة بإرسال الطعن إلى رئيس اللجنة، مع الأخذ في الحسبان بأنه لا يمكن أن يرفع الطعن إلى اللجنة بعد رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية، كما يتم توزيع اختصاص لجان الطعن على النحو الآتي:

أ- **اللجنة المركزية للطعن:** تبدي اللجنة المركزية للطعن رايها حول ما يأتي:

* الطعون التي يقدمها المكلفون بالضريبة التابعون لمديرية كبريات المؤسسات، والتي سبق أن أصدرت هذه الأخيرة بشأنها قراراً بالرفض الكلي أو الجزئي،

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الإجراءات النزاعية و طرق الطعن"، نشرية 2020، العدد 03، ص 01.

* القضايا التي يفوق مبلغها الإجمالي من الحقوق والغرامات (70.000.000) دج، والتي سبق أن أصدرت الإدارة بشأنها قرارًا بالرفض الكلي أو الجزئي.

ب- **اللجنة الجهوية للطعن** : تبدي اللجنة رأيها حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية التي يفوق مجموع مبالغها من الحقوق والغرامات عشرين مليون دينار (20.000.000) دج ويقل أو يساوي سبعين مليون دينار (70.000.000 دج) والتي سبق وأن أصدرت الإدارة بشأنها قرارًا بالرفض الكلي أو الجزئي

ت- **اللجنة الولائية للطعن**: تبدي اللجنة رأيها حول الطلبات المتعلقة بالقضايا النزاعية التي يكون مجموع مبالغها من الحقوق والغرامات أقل أو يساوي عشرين مليون دينار (20.000.000 دج) والتي سبق وأن أصدرت الإدارة بشأنها قرارًا بالرفض الكلي أو الجزئي.

2.2 أجال رفع الطعن: يمكن اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة في آجال أربعة (04) أشهر، ابتداء من يوم إستلام الإشعار الذي يبلغ من خلالها بالقرار أو انقضاء الآجال المنصوص عليها للبث.

3.2 إرجاء الدفع: إن الطعن لا يعلق الدفع و لكن يمكن اللجوء إلى لجنة الطعن للاستفادة من التأجيل القانوني للدفع، و ذلك بأن يسدد من جديد مبلغ 20 % من الحقوق و العقوبات محل النزاع.

3. الطعن القضائي :

1.3 الطعن أمام المحكمة الإدارية: يمكن أن ترفع أمام المحكمة الإدارية القرارات الصادرة، و المتعلقة بالشكاوى موضوع النزاع إذا لم يرضى المكلف بها، كما يجب أن ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية في أجل أربعة أشهر ابتداء من يوم استلام الإشعار الذي يبلغ من خلاله مدير الضرائب بالولاية المكلف بالضريبة بالقرار المتخذ بشأن شكواه، كما يمكن الطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة خلال نفس الأجل المذكور أعلاه في القرارات المبلغه من طرف الإدارة بعد أخذ رأي لجنة الطعن الولائية.

2.3 الطعن أمام مجلس الدولة: يمكن للمكلف الطعن في الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الإدارية أمام مجلس الدولة عن طريق الاستئناف وفق نفس الآجال المحددة عند اللجوء إلى المحكمة الإدارية، كما يجب تقديم الطعن لدى كتابة الضبط لمجلس الدولة على شكل عريضة موقعة من طرف محامي معتمد.

ثانيا: الطعن الولائي (1)

في حالة العوز أو ضيق الحال الذي يجعل المكلفين غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الخزينة، يمكنهم طلب التماس من الإدارة الجبائية إعفاء أو تخفيف من الضرائب المفروضة عليهم، أيضا طلب الإعفاء أو التخفيف من الزيادات في الضرائب أو الغرامات الجبائية التي يتعرضون لها لعدم مراعاتهم للنصوص القانونية، و سلطة البث في هذه الشكاوى هي:

* المدير الجهوي المختص إقليميا بعد أخذ رأي اللجنة التي يتم إحداثها بهذا الغرض على المستوى الجهوي، عندما تفوق الحصة الضريبية أو الغرامة مبلغ خمسة ملايين 5.000.000 دج.

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الإجراءات النزاعية و طرق الطعن"، نشرية 2020، العدد

* المدير الضرائب بالولاية، بعد أخذ رأي اللجنة التي يتم إحداثها لهذا الغرض على مستوى الولاية، عندما تقل الحصة الضريبية أو الغرامة عن مبلغ 5.000.000 دج أو تساويها.

ثالثا: التخفيض المشروط⁽¹⁾

يمكن للإدارة بصيغة تعاقدية قبول طلب المكلف بالضريبة الرامي إلى تخفيف الغرامات الجبائية أو الزيادات الضريبية . تخول سلطة الفصل في هذه الطلبات إلى:

* المدير الولائي للضرائب بعد عرضها على لجنة الطعن الولائي التي تم إحداثها على مستوى الولاية عندما يقل المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات، موضوع التماس التخفيض المشروط، أو يساوي مبلغ 5.000.000 دج.

* المدير الجهوي للضرائب بعد عرضها على لجنة الطعن الولائي التي تم إحداثها على المستوى الجهوي عندما يفوق المبلغ الإجمالي للغرامات الجبائية والعقوبات، موضوع التماس التخفيض المشروط، مبلغ 5.000.000 دج ، من أجل الاستفادة من هذه التدابير، يتعين على المكلف بالضريبة تقديم طلب كتابي لدى السلطة المختصة، يلتمس من خلالها التخفيض المشروط.

تبلغ الإدارة الجبائية في أجل أقصاه ثلاثون يوما (30) اقتراح التخفيض المشروط إلى المكلف بالضريبة عن طريق رسالة موصى عليها مقابل إشعار بالاستلام، يبين فيها المبلغ المقترح للتخفيض وكذا الجدول الزمني لتسديد الدين الجبائي، و يمنح أجل ثلاث (30) يوما للمكلف بالضريبة من أجل إبداء قبوله أو رفضه. في حالة قبول المكلف بالضريبة فإنه يبلغ بقرار التخفيض المشروط عن طريق رسالة موصى عليها مقابل إشعار بالاستلام.

عندما يصبح التخفيض المشروط نهائيا بعد استيفاء الالتزامات المدونة به وموافقة السلطة المختصة، لا يمكن اتخاذ أي إجراء نزاعي أو إعادة السير فيه من أجل إعادة النظر في الغرامات والعقوبات التي كانت موضوع هذا التخفيض أو الحقوق المرتبطة بها.

(1) - المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، " الإجراءات النزاعية و طرق الطعن"، نشرية 2020، العدد

المبحث الثاني: النظام المعلوماتي الإلكتروني الجديد و عصرنة الإدارة الجبائية

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، و هي تتطلب تكيف التشريع الجبائي من أجل التوجه نحو التقنيات غير المادية و تأطير الدخول الإلكتروني للنظام المركزي ، و لهذا بات من الضروري إبرام اتفاقيات قصد تزويد مختلف المراكز بتقنيات حديثة تساهم في عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية، و قد تم ذلك فعلا من خلال إبرام اتفاقية مع متعامل اسباني من أجل تخفيف الضغط على أعوان الإدارة الجبائية من جهة، و تسهيل عملية التصريح بمختلف الضرائب بالنسبة للمكلفين من جهة أخرى.

المطلب الأول: نظام الإعلام E.R.P – SAP (*)

الفرع الأول: تعريف نظام الإعلام E.R.P – SAP (1)

في مرحلة أولى تم توظيف و الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب و إعداد مشروع العقد.

بناء على هذا المسعى، نجم عن المساعي الإدارية و التقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير، توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي يتشكل من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

و عليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يركز على حل معلوماتي من نوع (ERP- SAP) يتشكل برنامج تخطيط موارد المؤسسة من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية ، مع برمجة العناصر الآتية:

* ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

* التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

الفرع الثاني: مراحل سير نظام (E.R.P – SAP)

يسير هذا النظام في خمس ورشات ، الورشة الأولى هي ورشة الاندماج الوظيفي و تتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط ، و هذه المجموعات هي:

(*) (برنامج تخطيط موارد المؤسسة، تطبيقات و منتجات النظام)

(1) – الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz : تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/06/25 على الساعة الثانية زوالا

- * المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة؛
- * المجموعة 02: تسير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛
- * المجموعة 03: الوعاء و التصفية؛
- * المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة؛
- * المجموعة 05: الرقابة الجبائية ؛
- * المجموعة 06: المنازعات؛
- * المجموعة 07: الإشراف.

ثم تليها باقي الورشات التي سنقوم بذكرها كآآتي:

- 1) ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات؛
- 2) ورشة الواجهات؛
- 3) ورشة الهندسة و الهندسة التقنية؛
- 4) ورشة الإيرادات /توزيع؛
- 5) ورشة التكوين؛
- 6) خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي.

المطلب الثاني:النظام الإلكتروني وأثره على أعوان الإدارة الضريبية و المكلفين

الفرع الأول: وظائف و خصائص نظام الإعلام (E.R.P–SAP)

تتمثل أهم الوظائف الخاصة بهذا النظام فيما يلي : (1)

- * خدمة إدارة البرامج: التي تمكن الموظفين من إعداد جميع البرامج و المهام و تصور أعباء العمل و تحديد الأولويات و إعداد التقارير و تساعد في إعطاء مؤشرات الأداء الوظيفي؛
- * خدمة إدارة الموارد البشرية: التي تتيح تفعيل دور و قيمة الموارد البشرية و كل ما يختص بالموظفين من توظيف و تدريب و غيرها؛
- * خدمة إدارة الموارد المالية: التي تساعد في تسهيل القيام بالمعاملات المالية و انجازها في فترة زمنية قصيرة؛
- * خدمة إدارة العقود: التي تسهل عمليات التعاقد و متابعة مختلف المناقصات؛
- * خدمة إدارة الخدمات: التي تمكن الإدارة من التسيير السهل و الحسن للملفات.

(1) - خالد رجم، محاضرات مقياس نظام المعلومات، جامعة ورقلة، 2018، ص 60-61.

بعد ذكرنا لأهم الوظائف المتعلقة بالنظام، نتطرق إلى خصائص هذا النظام ، و هي كآآتي:

- * نظام واحد مجمع، ساهم في إعداده جميع المستخدمين؛
- * نظام قابل لانسياب العمليات و تدفق العمل؛
- * القابلية للمشاركة في البيانات بسهولة بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية؛
- * تقديم تقارير و إحصائيات آنية.

كما أن هناك خطوات من أجل اختيار نظام متميز للإدارة الجبائية نذكرها فيما يلي: (1)

- * التخطيط الاستراتيجي؛
- * استعراض الإجراءات؛
- * جمع البيانات و أرشفتها؛
- * التدريب و الاختبار؛
- * اعتماد النظام و التقييم.

الفرع الثاني: كيفية تشغيل نظام الإعلام E.R.P-SAP (2).

يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعدا اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها، و تحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

يتطلب هذا أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها و المتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، و هذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير و النجاعة بصفة عاجلة و آلية.

كما لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

(1) - خالد رجم، مرجع سابق، ص 61.

(2) -الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. www.mfdgi.gov.dz.

- تكوين الأعوان الجبائين في كيفية استعمال الإعلام الآلي و الشبكات المعلوماتية القاعدية (MS Office, Word, Excel)؛
- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب؛
- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني و الإنترنت؛
- إدخال الإنترنت في المصالح الجبائية.

أولاً: بالنسبة للمكلف بالضريبة

1. **كيفية الاستفادة من الرقم السري:** يقوم المكلف بالضريبة سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بالاستفادة من خدمات هذا النظام عن طريق التقدم إلى مصلحة الاستقبال المتواجدة على مستوى المركز لملاً استمارة طلب الحصول على رقم تسلسلي سري يسمح له بالولوج إلى النظام. و يقوم العون المكلف بالاستقبال بجمع الاستمارات و تفحصها من حيث صحة ملئها، ثم يعد قائمة منفصلة تحوي على اسم و لقب و مكان و طبيعة النشاط الخاص بالمكلف بالضريبة، و بعدها يتم إرسالها إلى مديرية الإعلام و الاتصال على مستوى المديرية العامة للضرائب، و التي بدورها ترسل المركز و تعطي الرقم التسلسلي الوطني الخاص بكل مكلف بالضريبة.
2. **كيفية الولوج إلى النظام:** بمجرد حصول المكلف بالضريبة على رقمه السري الذي يسمح له بإجراء كل التصريحات الشهرية و السنوية بمجرد الدخول إلى هذا النظام، و منحه هذا الأخير سهولة و مرونة كبيرتين من خلال الواجهات الموجودة بالنظام التي تسهل عليه إجراء التصريحات بكل أريحية و سرية . سواء تعلق الأمر بالرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة و كذا الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأرباح السنوية أو الأجور.
3. **كيفية دفع الحقوق:** عند انتهاء المكلف بالضريبة من ملأ الجداول الخاصة بمختلف أنواع الضرائب، و بمجرد ضغطه على زر الموافقة على صحة المعلومات تظهر رسالة مكتوبة تمثل إشعار بالدفع يتم طبعها و التوجه بها إلى قباضة المركز من اجل معاينتها، ثم دفع مختلف الحقوق و التأشير عليها من قبل العون المكلف بالتحصيل على أن المكلف بالضريبة قد دفع بالفعل الحقوق الضريبية الواجبة عليه، ومن خلال هذا الإشعار يمكن لجميع موظفي المركز معرفة أن المكلف (X) قد قام بدفع مستحقاته الضريبية بمجرد الرجوع إلى النظام.
4. **كيفية طلب مستخرج جدول الضرائب:** يمكن للمكلف بالضريبة طلب مستخرج من جدول الضرائب الخاص به إلكترونياً و ذلك من خلال الولوج إلى الواجهة المخصصة له في النظام الإلكتروني بمجرد الضغط على زر الديون أو باقي الدفع، مما يسهل عليه متابعة جميع التزاماته الجبائية و حقوقه دون التنقل إلى قابض الضرائب و هذا بذاته عامل يساهم بشكل أو بآخر من تسهيل و مرونة يتمتع بها مستعمل هذا النظام⁽¹⁾ .

(1) -رئيس مركز الضرائب لولاية عين الدفلى ، مقابلة بتاريخ 2020/07/02

ثانيا: بالنسبة لأعوان الإدارة الجبائية

1. نظام التشغيل الخاص بالأعوان: يمكن لأي عون أن يلج إلى النظام وفق آليات محددة يفرضها النظام و يتمتع كل عون برقم سري خاص به يمكنه من الدخول إلى النظام و معرفة كل المعطيات الخاصة بالمكلفين بالضريبة المنتسبين إلى المركز، و ما يميز هذا النظام أن لكل موظف رقم خاص به يسمح لعدة موظفين باستعمال حاسوب واحد و نميز عدة نقاط تخص مختلف المصالح:

1.1 بالنسبة للمصلحة الرئيسية للتسيير: يقوم العون المؤهل الذي لديه رتبة مفتش الضرائب على الأقل بتسيير مختلف الملفات الجبائية الخاصة بالخاضعين بالضريبة إلكترونيا، من خلال الولوج إلى النظام و معاينة مختلف التصريحات و كذا الآجال القانونية للتصريح، و بمجرد الدخول للنظام لمعرفة الواجبات الجبائية يقوم النظام آليا بالإشارة في حالة عدم تصريح المكلف بالضريبة بخط أحمر على الشهر أو الثلاثي الذي لم يتم المكلف بإيداع تصريحه، مما يسهل للعون إرسال إنذار مدته 3 أيام للمكلف لتدارك عدم التصريح.

* **كيفية إعادة تقييم التصريحات:** بناء على مختلف المعلومات الجبائية الواردة إلى مصلحة التسيير المتمثلة في محضر معاينة أو كشف معلومات خاصة بالمشتريات أو المقبوضات أو مذكرات ربط يقوم العون المكلف بإعادة التسوية بإجراء اقتراح تسوية بعنوان السنة المالية، من خلال إرسال إشعار بإعادة التقويم الأولي (C4) إلى المكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام مدتها ثلاثون يوما، تسمح للمكلف بإيداع قبوله او ملاحظات على الأسس الجديدة للتقييم، و هذا حسب نص المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية. و للإشارة فإن العون يقوم بهذه الخطوة من خلال النسخة الورقية. و بعد انقضاء الآجال القانونية المحددة ب 30 يوما، يقوم العون بمعاينة ملاحظات المكلف إذا كان هناك رد، وفي حالة الرد يعتبر قبولا ضمنيا للأسس المقترحة، و بالتالي يقوم العون بتحرير إشعار بإعادة التقويم النهائي (C4D) مع جدول التسوية الورد الفردي (Rôle individuel) يحدد فيه نوع الضريبة و كذا الغرامات المطبقة.

* **كيفية تأكيد الورد الفردي:** يقوم العون المقترح للتسوية بعرض جدول التسوية على رئيس المصلحة الرئيسية للتسيير من اجل الموافقة عليها و معاينتها من الجهة القانونية و التقنية، و ذلك من خلال الولوج إلى النظام، عن طريق الضغط في المكان المخصص لرئيس المصلحة قصد الموافقة عليه، ثم يقوم هذا الأخير بإرسال جدول التسوية إلى رئيس المركز قصد التأكيد على صحة الورد ساري المفعول على المستوى الوطني، نظرا لأن النظام مرتبط بشكل وثيق مع الإدارة المركزية على مستوى المديرية العامة للضرائب.

2.1 بالنسبة للمصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث: نميز هنا مصلحتين:

* **مصلحة متخصصة في التحقيق في المحاسبة:** تضم أعوانا حاصلين على رتبة مفتش رئيسي، مهامها الأساسية هي إجراء التحقيق في محاسبة المكلفين بالضرائب بطريفة محاسبية، من خلال مراقبة المخزونات إضافة إلى معاينة الزبائن المشكوك فيهم وفق الميزانية المعدة من طرف المكلف بالضريبة، و تتم العملية إلكترونيا نظرا لأن المكلف بمجرد إيداعه الميزانية السنوية في النظام تصبح مسجلة فيه، و بإمكان الأعوان تفحصها عند الولوج

إلى النظام، و هذا ما يسهل عملهم و يعطي سرية و شفافية و سرعة في مراقبة أي تهرب أو غش أو تحريف للنتائج.

* **مصلحة متخصصة في إجراء مراقبة الوثائق:** إن هذه المصلحة و بعد إدخال الرقمنة أصبحت تركز على الدخول إلى النظام لمعرفة مختلف التصريحات الخاصة بالمكلفين بالضريبة آليا، و بالتالي فإن مراقبتها للنسخة الورقية أصبح غير ضروري، فقد ساهمت الرقمنة بشكل كبير في تتبع و مراقبة مختلف التصريحات آليا.

3.1 المعالجة على مستوى المصلحة الرئيسية للمنازعات: تتم معالجة مختلف الشكاوى على مستوى مصلحة المنازعات بالطريقة التقليدية أي عن طريق إيداع المكلف بالضريبة لشكوى تخص ضريبة أو مختلف الضرائب المتنازع عليها كتابيا دون اللجوء إلى النظام أو استخدام أدوات، و للإشارة فإن المركز مزود بهذه الخدمة، إلا انه حاليا لم يتم تفعيل هذه الخدمة بالمركز فهي مبرمجة في السنوات القادمة، من خلال إجراء تريض تكويني للأعوان قصد التمكين و السير الحسن للمصلحة.

4.1 مصلحة الاستقبال: لقد أولت المديرية العامة للضرائب أهمية بالغة لمصلحة الاستقبال و التوجيه، نظرا لأهميتها القصوى، و يكمن عملها على سبيل المثال لا الحصر على تصوير كل وثيقة يطلبها المكلف بالضريبة عن طريق النظام الإلكتروني من خلال التصوير (scanner) لعدة وثائق نذكر منها: شهادة النشاط (C20)، شهادة الوضعية الجبائية (DN1bis)، و كذا مختلف الوثائق الأخرى، و هذا قصد إضفاء شفافية و سرية في التعامل مع جميع وثائق المكلفين بالضريبة.

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

* التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛

* نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، و هذا من خلال تآلية هذه العمليات؛

* ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال المؤهلات الممنوحة لهم لإجراء مراقبة أنية؛

* التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

* تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب و تبعا لكل قطاع نشاطي؛

* تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية و التحليل واتخاذ القرار؛

* مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى الملفات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

- * برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة، و المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- * التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛
- * محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني؛
- * مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- * التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛
- * التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- * تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛
- * إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛
- * إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

المطلب الثالث: تحديات و عوائق تسيير مركز الضرائب لولاية عين الدفلى

الفرع الأول: التأطير الإداري و التكوين⁽¹⁾

أثناء البحث عن الموظفين من مختلف المستويات الإدارية والأعمار والجنس من طرف مديرية الضرائب بعين الدفلى، من أجل السير الحسن لمركز الضرائب المتواجد على إقليمها والمسير إداريا من طرفها لجأت إلى المفتشيات و القباضات على المستوى الإقليمي لاختيار بعناية الموظفين الأكفاء باعتبارهم سيسيرون ملفات خاضعة لنظام رقم الأعمال الحقيقي لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى المهن الحرة ومعظمها يمكح محاسبة وفق القانون التجاري، لكن تم اختيار عدد قليل مقارنة بحجم العمل، هذا من جهة كما تم الاعتماد على موظفين في إطار الإدماج المهني معدومي الخبرة في الجانب التطبيقي الجبائي، مما أدى إلى ضعف المردودية و التأخر في معالجة مختلف الملفات الجبائية، وتم تعيين رئيس المركز ورؤساء المصالح الرئيسية ورؤساء المصالح بقرارات إدارية بالنيابة ومازالت سارية المفعول لحد الساعة، فمثلا رئيس المركز معين بمقررة بالنيابة في حين يحمل تعيين رئيس مفتشية بعين الدفلى، فكيف يمكن لهؤلاء التسيير كل هذه المدة بالنيابة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، نأتي إلى الجانب التكويني لأعوان الإدارة الجبائية، نجد أنهم لم يستفيدوا من تكوين خاص بالنظام المعلوماتي الجديد، مما أثر سلبا على أدائهم المهني.

الفرع الثاني: الناحية التنظيمية لمركز الضرائب و رقمنة المعلومات

فيما يخص الاستقبال لذوي الاحتياجات الخاصة ونقصد بذلك المعوقين حركيا والصم البكم، فهذه الفئة تتعامل بلغة الإشارات وهذه اللغة لا يحسنها موظفي مركز الضرائب وبالتالي يصعب التعامل مع هذا النوع من المكلفين بالضريبة، هنا يكون المركز أمام إخلال بمبدأ مرجعية نوعية الخدمة المقدمة لزاثيره من جهة ،و من جهة أخرى نجد المصلحة الرئيسية للمنازعات مازالت لحد الساعة تعمل وفق الطريقة التقليدية دون الاستفادة من النظام

(1) - برازي معمر، مرجع سابق، ص 103.

المعلوماتي الجديد و عدم توفرها على أجهزة الحاسوب المرتبطة بالشبكة، مما أثر سلبا على أداء الموظفين بالإضافة إلى عدم رغبة المكلفين بالتعامل مع هذه المصلحة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا الميدانية و زيارتنا المتعددة لمركز الضرائب بولاية عين الدفلى ،و من خلال عرضنا لمختلف المصالح و المهام الموكلة لمركز الضرائب خلصنا أنا و زميلي إلى جملة من الاستنتاجات و الآراء نلخصها فيما يلي :

- الهيكل الجديد الذي تدعمت به مديرية الضرائب لولاية عين الدفلى ألا و هو مركز الضرائب لخير دليل على اهتمام السلطات العليا للبلاد بالولاية من خلال جعلها قطبا اقتصاديا يواجه التحديات المتعلقة بالجباية العادية و النجاعة في طرق التحصيل ،إذ أعطى مركز الضرائب نفسا جديدا للإدارة الجبائية من خلال السرعة و الدقة في مراقبة مختلف التصريحات الشهرية، و السنوية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لاختصاص مركز الضرائب.
- النظام المعلوماتي الجديد ساهم إلى حد كبير في تذليل مختلف الصعوبات التي كانت تواجه الأعوان وذلك من خلال السهولة في الولوج إلى مختلف الملفات لرصد أي محاولات تتعلق بعدم التصريح أو إخفاء بعض المعطيات بهدف التملص أو التهرب للمكلفين بالضريبة .
- ضعف التكوين لدى الكثير من الأعوان أعطى نتائج عكسية من خلال سوء فهم الكثير منهم لمعطيات تتعلق بالنظام المعلوماتي الجديد سواء تعلق الأمر بكيفية التشغيل أو كيفية الولوج إلى النظام .
- قلة تعداد الموظفين بمركز الضرائب لولاية عين الدفلى والبالغ عددهم 52 عاملا لا تساعد إطلاقا على أداء مختلف الوظائف، و خير دليل على ذلك وجود موظف واحد في مصلحة المنازعات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة الموظفين بالمركز .

في الأخير و للأمانة لمسنا إرادة قوية من موظفي و مسيري هذا المركز من اجل تحسين صورة الإدارة العمومية و بالأخص في شقها الالكتروني لدى الزوار و المكلفين بالضريبة ،ولمسنا أيضا نموا في الثقافة الجبائية من خلال تغير الذهنيات لدى المكلفين بالضريبة ، ونظرتهم القديمة للضريبة .

خاتمة

من خلال دراستنا هذه، توصلنا إلى نتيجة في غاية الأهمية، و هي أن الرقمنة ضرورة حتمية لعصرنة الإدارة، و بدونها لا يمكن الوصول إلى تقديم خدمات راقية، سريعة و شفافة تليق بمستوى المجتمعات المتقدمة و رقمنة الإدارة الجبائية هي تمهيد لتعميم هذه التجربة على مختلف الإدارات العمومية الجزائرية، و قد أولت الحكومة أهمية كبرى للرقمنة، و الدليل على ذلك، الشروع في رقمنة القطاع الطبي نظرا لما سجله من رداءة في التسيير و تباطؤ في تقديم الخدمات، وهذا خير دليل على أن الرقمنة الوسيلة الفعالة للقضاء على البيروقراطية و الممارسات البالية، ولقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية بالغة للرقمنة في الإدارات العمومية و يظهر ذلك جليا من خلال مختلف الاجتماعات الحكومية برئاسة رئيس الجمهورية و التي ألح من خلالها و أعطى تعليمات و أوامر صارمة للطاقتين الوزاري من أجل العمل على رقمنة جميع الإدارات و الهيئات العمومية.

من خلال ما سبق يمكن صياغة هذه النتائج في النقاط التالية:

- ساعد النظام الرقمي الجديد، المكلفين بالضريبة على التصريح و الدفع لمختلف الضرائب بصفة سريعة و سرية و مرنة؛
- ساعد النظام الأعوان في مراقبة مختلف التصريحات و كذا الالتزامات الجبائية بطريقة سريعة و فعالة تسهل عمل الأعوان؛
- قلص النظام فاتورة استهلاك الورق بدرجة كبيرة، مما عاد إيجابيا على خزينة الإدارة الجبائية؛
- أعطى النظام أكبر قدر من الشفافية في اتخاذ القرارات، و ساهم بشكل كبير في تقليص البيروقراطية في الإدارات العمومية؛
- ساعد النظام متخذي القرار في جمع إحصائيات صحيحة و دقيقة تساعد الإدارة المركزية في معرفة مدى نجاعة النظام؛
- أعطى النظام نفسا جديدا للإدارة، و حفز الأعوان على أداء المهام الموكلة إليهم على أحسن وجه؛
- أعطى النظام توازنا كبيرا في سير مختلف مصالح المركز من خلال معرفة جميع العمليات سواء على مستوى مصلحة الاستقبال أو التسيير أو المراقبة و كذا القبضة؛
- ربط النظام بشكل وثيق بين مختلف المصالح المحلية لمديرية الضرائب بالإدارة المركزية (المديرية العامة للضرائب)؛
- سهل هذا النظام كشف محاولات الغش و التهرب الجبائي، و كذا قلص الكثير من الأخطاء الفنية و التقنية التي كانت تحدث سابقا من قبل الأعوان، و على سبيل المثال نقص في المواد المتعلقة بالضرائب، و عدم احترام الأجال القانونية للرد على مختلف التقويمات (عدم احترام مدة 30 يوما).

- أعطى النظام دفعا جديدا في عالم تكنولوجيا المعلومات، نظرا للحرية التي يتمتع بها، إضافة إلى السرعة في اتخاذ القرار.

في هذا الإطار نقوم بتقديم جملة من التوصيات في شكل اقتراحات كما يلي:

- تعميم هذا النظام الإلكتروني في مختلف المفتشيات عبر الولاية ليصبح معتمدا بكامل تراب الولاية.
- إدخال مختلف الوثائق الإدارية، كشهادة النشاط و الوضعية الجبائية داخل النظام، حتى يتسنى للمكلف بالضريبة الحصول عليها آليا من خلال الولوج إلى النظام.
- تنظيم الملتقيات الوطنية و الجهوية من اجل شرح عمل النظام للأعوان، قصد الوصول إلى تحكم اكبر في سير عمل النظام.
- تنظيم دورات تكوينية بصفة منتظمة ودائمة للأعوان من اجل التحكم في تشغيل النظام.
- تعميم العمل بهذا النظام على مستوى المصلحة الرئيسية للمنازعات بالمركز كونها المصلحة الوحيدة التي لازالت تعمل بالنظام القديم، و هذه نقطة سوداء لا تساعد على نشر ثقافة الإدارة الإلكترونية، و تؤدي لا محالة إلى ضعف الأداء و تذبذب في سرعة تقديم الخدمة للمكلف بالضريبة، من خلال الفصل السريع في مختلف المنازعات الجبائية.
- صيانة مختلف المعدات قصد تفادي أي عطب أو مشكل تقني، خاصة في فترة إيداع التصريحات الجبائية الشهرية (G50)، و التي غالبا ما تشكل عائقا أمام السير الجيد لمختلف مصالح القباضة على مستوى المركز.
- غرس ثقافة التجارة الإلكترونية و الدفع الإلكتروني للمكلفين بالضريبة التي حث عليها النظام، أي الدفع الإلكتروني، إلا أننا نجد غائبا على مستوى المركز، كون المكلفين بالضريبة لا يتمتعون بثقافة الدفع الإلكتروني.
- فتح مختلف المسابقات أمام الشباب الجامعي لتدعيم الإدارة الجبائية بالإطارات التي تستطيع التحكم في التكنولوجيات الحديثة، إذ لوحظ أن هناك عدد كبير من العمال الذين يتجاوز سنهم 50 سنة، و هذا لا يساعد بطبيعة الحال على إعطاء فرصة للشباب (أي فارق السن يلعب دورا في فهم و تشغيل مختلف الأنظمة الإلكترونية).

قائمة المراجع

الكتب

- (1) سعد غالب ياسين، بشير العلق؛ "الأعمال الإلكترونية"؛ دار المناهج للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2006
- (2) صالح أحمد مفتاح غميص، " نظام المعلومات الإدارية"، رسالة ماجستير جامعة مولانا ملك ابراهيم، أندونيسيا، 2017
- (3) عماد الصباغ، "نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها"، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000
- (4) فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، " المحاسبة الضريبية"، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى سنة 1996
- (5) مصطفى يوسف كافي، "الإدارة الإلكترونية"، دار رسلان للطباعة و النشر ، دمشق، 2011
- (6) نبيل عزت أحمد موسى، "أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية"، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، 2006

المذكرات

- (1) أمينة برقوق، "الإصلاح الجبائي الجزائري و حدوده"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مراجعة و تدقيق، جامعة أم البواقي 2017
- (2) برازي معمر، " إصلاح الهياكل الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي والحد من الغش و التهرب الضريبي"، مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة، 2015
- (3) حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص استراتيجية، جامعة المسيلة، 2006
- (4) حويلي عفاف، " فعالية النظام الجبائي الجزائري في تمويل الخزينة العمومية"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2018
- (5) رحال جميلة، بن عويدات حنان، " دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة، المركز الجامعي بعين تموشنت، 2018
- (6) العياشي عجلان، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2006
- (7) عشاوي المالك، اليماني عيسى، التوجي عبد الله، إمكانية تطبيق نظام جباية الضرائب الإلكترونية باستخدام بطاقة القياس و التوازن، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جباية الضرائب ، جامعة أدرار، 2015
- (8) مرمري مراد، "اهمية نظم المعلومات" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة فرحات عباس سطيف 2010، ص 24

- (9) موسى شتيوي، "الضريبة ودورها في الإنعاش الإقتصادي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2002
- (10) هاجر ديام، سعاد بلوناس، "فعالية النظام الجبائي في مجال الوعاء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة خميس مليانة، 2017

المجلات و النشريات

- (1) بربار نور الدين، بلجيلالي فتيحة، "أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد - 08 (2019)
- (2) بودالي محمد، بوشننب موسى، "رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر الإدارة الجبائية نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، العدد - 09، جامعة البليدة 02، ديسمبر 2016
- (3) جازية أمير، عاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 07، العدد 02، 2019
- (4) حسين محمد الحسن؛ "الإدارة الالكترونية"، ط 1؛ مؤسسة الوارق لمنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2010
- (5) خالد رجم، "محاضرات مقياس نظام المعلومات"، جامعة ورقلة، 2018، ص 60-61.
- (6) عاشور يوسف، جازية أمير، "المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7 العدد 2، 2018،
- (7) المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، النشيرية رقم 06، "مركز الضرائب تنظيم و مهام"، 2020،
- (8) المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، "استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة"، نشيرية 2020، العدد 01
- (9) المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، "مجال الصلاحيات، الأشخاص و الضرائب المعنيين"، نشيرية 2020، العدد 02
- (10) المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال، "الدليل المنهجي لمرجع لنوعية الخدمة الخاص بالتزامات الاستقبال"، 2012.
- (11) المرسوم 90/190 في المؤرخ 1990/06/23 و المرسوم 210/92 المؤرخ في 1992/05/23

مواقع الانترنت

⁽¹²⁾ الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب. www.mfdgi.gov.dz

¹⁾ LE portail Algérien de création d'entreprise en ligne, le numéro d'identification fiscale, site web : <https://www.jecreemonentreprise.dz>, (conclusion) consulter le 19/07/2020.

الملاحق

EXEMPLE G50 AVEC FORMULE m6.2020 (Mode de compatibilité)

Fichier		Accueil		Insertion		Mise en page		Formules		Données		Révision		Affichage		Développeur	
J36		O															
A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M					
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS				Année: 2020		IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT						La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS					
Village de :				Mois: Juin		DECLARATION VERBEE EN BARÈRE AU TITRE DE VENDEUR											
Inspection des impôts de :				Trimestre:		M. CHAMBRE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE ZAGGAR											
Recette des impôts 000-316289022542				A rappeler: 0962287b03		Activité: PRESTATION DE SERVICES											
Commun AIN DEFLA						Adresse: CITE ADMINISTRATIF AIN DEFLA						Code activité:					
00084407611372300000				Identifiant fiscal													
BP 20000016454				Artiste d'imposition													
Nature des impôts		Code	Opérations imposables			Chiffre d'affaires		Taux	Montants à payer (DA)								
						Brut	Imposable										
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction c. 50%			5000	5000	2,00%	120									
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction c. 30%					2,00%										
	C1A13	Affaires sans réfaction					0,00%										
	C1A14	Affaires étrangères					2,00%										
	C1A20	Recettes professionnelles					2,00%										
TOTAL					6 000	6 000		120									
AP / IBS		E1M10	Acomptes et soldes IBS			Détermination des acomptes et du solde de liquidation		TOTAL		A payer (DA)							
		E1M20	Solde de liquidation														
VF		C1C10	Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire			Revenu imposable		Taux	A payer (DA)								
		C1C20	Pensions, rentes viagères					0%									
TOTAL							0%										
IRG/S Salaires		E1L20	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source			Revenu imposable		Taux	A payer (DA)								
		E1L30	IRG / Traitements, salaires, pensions et rentes viagères			467 134 00		Barème	88 776 00								
		E1L30	IRG / RCD (titres nominatifs)					10%	0 00								
		E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux					20%									
		E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes					30%									
		E1L90	IRG / Autres retenues à la source					15%									
		E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. Im) (1)					8%									
		E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)					18%									
		E1M40	IBS / Autres retenues à la source														
TOTAL					467 134				88 776 4								

Obligat. dépôt décl.

Non rempli

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IBS: Acomptes Provisionnels	1ère Trimester 2020	1 janv. 2020	31 mars 2020	IBS Impôt bénéfices sociétés	20 mai 2020	>
IBS: Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2020	1 avr. 2020	30 juin 2020	IBS Impôt bénéfices sociétés	21 juin 2020	>
TAP: Régime général	Juin 2020	1 juin 2020	30 juin 2020	Taxe sur activ professionnelle	20 juil. 2020	>
TVA: Régime général	Juin 2020	1 juin 2020	30 juin 2020	Taxe sur la valeur ajoutée	20 juil. 2020	>
IBS: Liquidation annuelle	Année 2019	1 janv. 2019	31 déc. 2019	IBS Impôt bénéfices sociétés	20 mai 2020	>

IRG - Traitements et Salaires

Code	Catégorie de revenus	Revenus Imposables	Taux	Montants à payer(DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par les employeurs	467134	Barème	88776
E2L30	personnel résident	467134	Barème	88776
E2L40	personnel non résident	0	Barème	0
E2L50	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle services par les employeurs	0	10 %	0
E2L60	Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistant à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2 000 000DA)	0	10 %	0
Total à Payer				88776

Recalculer

Réinitialiser Contrôler Sauveg. version prélimin.

Formulaire n° 100002369940 - IRG - Salaires pour la période 0620

Code	Catégorie de revenus	Revenus Imposables	Taux	Montants à payer(DA)
E2L20	Traitements et salaires versés par les employeurs	467134	Barème	88776
E2L30	personnel résident	467134	Barème	88776
E2L40	personnel non résident	0	Barème	0
E2L50	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le rappels y afférents, d'une périodicité autre que mensuelle services par les employeurs	0	10 %	0
E2L60	Sommes versées à des personnes exerçant, en sus de leur activité principale de salarié, une activité d'enseignement, de recherche, de surveillance ou d'assistant à titre vacataire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes activités occasionnelles à caractère intellectuel (montant annuel n'excède pas 2 000 000DA)	0	10 %	0
Total à Payer				88776

Sélectionnez un compte bancaire

Recherche

ID	Pays	Cle bancaire	Compte bancaire	Cle de contrôle
No Data				

Interrompre

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Centre des Impôts de DIW Ain Deffa
AIN DEFLA
CDI AIN DEFLA

Avis à payer

NIF: 00084407641372300000 Le: 16.07.2020 09:42:58

Nom/Raison Sociale: CHAMBRE DE COMMERCE ET DE L'INDUSTRIE ZE CH

Adresse: HAY 19 MARS 1962 / 44000 AIN DEFLA Périème:

Déclaration: 100002309840 Période du: 01.06.2020 au: 30.06.2020

Code	Principal déclaration	Montant Pénalité
IRG: Salaires	88 776,00	0,00
Total:		88 776,00

Cordialement
Direction Générale des Impôts

TAP: Régime général pour la période 0620

TAP - Taxe sur l'activité professionnelle

Opérations imposables	Global	Imposable	Taux	Montants à Payer
C1A10-Opérations de production de biens sans réfaction	0	0	1%	0
C1A20-Opérations bénéficiant d'une réfaction de 25%	0	0	2%	0
C1A30-Opérations bénéficiant d'une réfaction de 30%	0	0	2%	0
C1A40-Opérations bénéficiant d'une réfaction de 50%	0	0	2%	0
C1A50-Opérations bénéficiant d'une réfaction de 75%	0	0	2%	0
C1A60-Opérations sans réfaction	0	0	2%	0
C1A80-Activité de transport par canalisation des hydrocarbures	0	0	3%	0
2)Opérations exonérées ou non imposables	Global	Imposable	Exonéré	Montants à Payer
C2A20-Andi	0			0
C2A30-Ansej	0			0

+ Réinitialiser 0 Contrôler Sauveg. version prélimin.

TAP: Régime général pour la période 0620

2)Opérations exonérées ou non imposables	Global	Imposable	Exonéré	Montants à Payer
C2A20-Andi	0		0	0
C2A30-Ansej	0		0	0
C2A40-Angem	0		0	0
C2A50-Cnac	0		0	0
C2A60-Opérations intragroupe	0		0	0
C2A70-Exportation	0		0	0
Autres	0		0	0
Total à Payer				0

Recalculer

Distribution du montant déclaré de TAP

Nouvelle ligne Supprimer la ligne

Code Wilaya	Localité	Montant TAP	Clé de devise	Pourcentage
-------------	----------	-------------	---------------	-------------

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Centre des Impôts de DIW Ain Deffa
AIN DEFLA
CDI AIN DEFLA

Avis à payer

NIF: 00084407641372300000 Le: 16.07.2020 09:53:30

Nom/Raison Sociale: CHAMBRE DE COMMERCE ET DE L'INDUSTRIE ZE CH

Adresse: HAY 19 MARS 1962 / 44000 AIN DEFLA Périème:

Déclaration: 100002370080 Période du: 01.06.2020 au: 30.06.2020

Facebook x SAP Multichannel Foundation for x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFORMS/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES

A / Chiffres d'affaires imposables

1) Opérations assujetties à la TVA

Code	Catégorie de revenus	Revenu imposables	Taux	Montants à payer
E3B1	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B2	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B3	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B4	Actes médicaux	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B5	Commissionnaires et courtiers	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B6	Fourniture d'énergie	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B7	Autres	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="7..."/>	<input type="text" value="0"/>
9 - 1	Sous Total	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>

2) Opérations assujetties à la TVA

+ Réinitialiser | ! Contrôler | Sauveg. version prélimin.

Facebook x SAP Multichannel Foundation for x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFORMS/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

2) Opérations assujetties à la TVA

E3B8	Productions : biens, produits et denrées visées par l'art. 21 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B9	Revente en l'état: biens, produits et denrées visées par l'art 21 du CTCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B10	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 9%	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B11	Professions libérales	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B12	Opérations de téléphones et d'internet	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B13	Tabacs et allumettes	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B14	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art 21 du CTCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B15	Autres prestations de services visées à l'art 21 du CTCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>
E3B16	TVA produits pétroliers	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="1..."/>	<input type="text" value="0"/>

Facebook x SAP Multichannel Foundation for x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFORMS/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

4) Chiffre d'affaires Exonéré
- Article 42 du CTCA

E3B33	Secteur pétrolier	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B34	Andi	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B35	Ansej	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B36	Cnac	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B37	Autres	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 - 2	Sous Total	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>

ATTENTION : Ce cadre est réservé aux sociétés qui ont opté pour le régime de consolidation de la TVA au titre du régime du groupe (art 138 bis du CID) celles-ci doivent cocher impérativement la case ci-contre (y compris la société mère)

B/ Déductions à Opérer

E3B90	Précompte antérieur (mois précédent)	<input type="text" value="25393"/>	<input type="text" value="0"/>
-------	--------------------------------------	------------------------------------	--------------------------------

Facebook x SAP Multichannel Foundation fo x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFForms/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

3) Chiffre d'affaires non imposables
- Article 9 du CTCA

E3B24 - Secteur pétrolier art 9/9 du CTCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B25 - Produits de première nécessité Art 9/2 du CTCA	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B26 - Opérations de crédit Bail	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B27 - Opération de réassurance	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B28 - Opération d'assurances des personnes	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B29 - Opérations Intragroupe	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B30 - Exportation	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B31 - Médicament	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B32 - Autres	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>

4) Chiffre d'affaires Exonéré
- Article 42 du CTCA

E3B33 - Secteur pétrolier	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
---------------------------	--------------------------------	--------------------------------

+ Réinitialiser | ! Contrôler | Sauveg. version prélimin.

Facebook x SAP Multichannel Foundation fo x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFForms/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

B/ Déductions à Opérer

E3B90 - Précompte antérieur (mois précédent)	<input type="text" value="25393"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B91 - T.V.A sur achat de biens, matières et services (art.29 C/T.C.A)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B92 - T.V.A sur achat de biens amortissables (art.38 C/T.C.A)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B93 - Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art.40 C/T.C.A)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B94 - T.V.A à récupérer sur factures annulées ou impayées (art.18 C/T.C.A)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B95 - Autres déductions (Notification de précompte, etc)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>

Facebook x SAP Multichannel Foundation fo x +

jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/TVAFForms/TVA

TVA: Régime général pour la période 0620

E3B95 - Autres déductions (Notification de précompte, etc)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 - 3 Total des déductions à opérer (B)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
C/ TVA à Payer		
E3B96 - Total des droits dus	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B97 - Régularisation du prorata (art.40 C/ T.C.A.) (+)(Déduction excédentaire)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B98 - Reversement de la déduction (art.38 C/ T.C.A.)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
(+)Total à rappeler (C)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3B99 - Total des déductions à opérer (B)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
(-) TVA à payer au titre du mois (C - B)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 - 4 Sous Total	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 Total à Payer	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>

Facebook x SAP Multichannel Foundation fo x +

← → ↻ jibayatic.mfdgi.gov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/filing_obligations

← ⌂ Obligat. dépôt décl. Non rempli

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IBS: Acomptes Provisionnels	1ère Trimester 2020	1 janv. 2020	31 mars 2020	IBS Impôt bénéfices sociétés	20 mai 2020	>
IBS: Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2020	1 avr. 2020	30 juin 2020	IBS Impôt bénéfices sociétés	21 juin 2020	>
IBS: Liquidation annuelle	Année 2019	1 janv. 2019	31 déc. 2019	IBS Impôt bénéfices sociétés	20 mai 2020	>

10:05